



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع: 2020/.....

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر تغيرات عرض النقد على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة للفترة 2018/1990

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف:

د/ حراق مصباح

إعداد الطلبة:

- تيفراتن سفيان

- مساعد عيسى

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ضيف روفية
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	حراق مصباح
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	عيساوي سهام

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل (19).

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

نتوجه بالشكر إلى كل من الأستاذ حراق مصباح على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتخصيصه من وقته وجهده ولجميل صبره وحسن معاملته، كما نتقدم بالشكر إلى كل من الأستاذة ضيف روفية والأستاذة عيساوي سهام على المساهمة في تقويم هذا العمل وتقييمه.

والشكر موصول أيضا إلى أساتذتنا الأفاضل أساتذة الاقتصاد في جامعة عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة،

و إلى كل من قدم يد العون من قريب أو بعيد.

إهداء

في البداية أحمد الله وأشكره كثيرا و دائما
أهدي ثمرة جهدي المتواضع
إلى أعز الناس على قلبي والديّ الكريمين
أطال الله في عمرهما وحفظهما لي
إلى إخوتي وأخواتي
إلى كل الأحباب و الأصدقاء

إهداء

الحمد لله الذي أعانني ومنحني القدرة والإرادة لإتمام هذا العمل
المتواضع وفي الخاتمة أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من لا أستطيع أن
أوفيهما حقهما يوما ، إلى من تسقينني الاهتمام والحنان دوما إلى من
صبرت على كل شيء إلى من وضع الخالق الجنة تحت أقدامها
أمي وأسأل الله ان يمدّها الصحة والعافية إلى من هو سندي
في كل شدة وبسمة في كل فرح أبي حفظه الله إلى إخوتي
وأصدقائي وأستاذي المشرف

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	إهداء
أ - ج	المقدمة
ب	اشكالية الدراسة
ت	فرضيات الدراسة
ت	أهداف الدراسة
ت	أهمية الدراسة
ت	أسباب اختيار الموضوع
ث	حدود الدراسة
ث	المنهج والأدوات المستخدمة
ث	الدراسات السابقة
1 - 30	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عرض النقد
3	المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي
5	المطلب الثاني: محددات العرض النقدي
10	المطلب الثالث: السياسة النقدية وعلاقتها بالمعروض النقدي
16	المبحث الثاني: التضخم
16	المطلب الأول: مفهوم التضخم، أنواعه وطرق قياسه
21	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
26	المطلب الثالث: آثار التضخم ووسائل مكافحته
31	خلاصة الفصل
32 - 72	الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990 - 2018
33	تمهيد
34	المبحث الأول: العرض النقدي في الجزائر 1990 - 2018
34	المطلب الأول: عرض النقود في ظل قانون النقد والقرض 10/90
38	المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية
43	المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية

فهرس المحتويات

49	المبحث الثاني: ظاهرة التضخم في الجزائر 1990 – 2018
49	المطلب الأول: التضخم والفجوة التضخمية
55	المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر
58	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر
64	المبحث الثالث: قياس أثر نمو العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر
64	المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط
65	المطلب الثاني: تعيين (صياغة) النموذج القياسي
65	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة
73	خلاصة الفصل
78 – 74	الخاتمة
75	الخلاصة العامة
75	اختبار فرضيات الدراسة
76	النتائج
77	التوصيات
78	آفاق الدراسة
84 – 79	قائمة المراجع
87 – 85	قائمة الملاحق

فهرس الجداول والملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستويات العرض النقدي	4
02	ميزانية البنك المركزي	6
03	تطور مكونات الكتلة النقدية ما بين (1990-2018)	38
04	صافي الاصول الخارجية ما بين 1990-2018	43
05	القروض الموجهة للدولة 1990-2018	45
06	القروض الموجهة للاقتصاد 1990-2018	47
07	تطور المتوسط الشهري لمعدلات التضخم في الجزائر خلال تطبيق سياسة التيسير الكمي ما بين أكتوبر 2017 و مارس 2019	56
08	وضعية الخزينة العمومية من 2009 إلى 2017	57
09	تغير الاحتياطي الاجباري 2001-2018	59
10	تغير سعر إعادة الخصم 2000-2017	60
11	سعر الفائدة على الودائع المغلة للفائدة (2005-2017)	61
12	تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة من (2000-2018)	62
13	الإيرادات الضريبية (العادية والبتروولية) خلال الفترة (2000-2019)	63
14	اختبار التأخر الزمني الأمثل لمتغيرات الدراسة	68
15	نتائج اختبار سببية جرانجر	68
16	نتائج تقدير النموذج	69
17	نتائج اختبار Breush godfrey	70
18	نتائج اختبار Breusch pagan godfrey	71

الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	البيانات الاقتصادية للتغير التضخم والنااتج الداخلي الخام 1990-2018	86

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أدوات السياسة النقدية	15
02	العلاقة بين النقود و الأسعار	22
03	التضخم في النظرية الكينزية	24
04	تطور M_1 و M_1	39
05	تطور معدل التضخم 1990-2018	50
06	تطور معدل التغيير السنوي للمخفض الضمني للناآج المحلي الإجمالي في الجزائر 1990-2018	52
07	تطور معدل التغيير السنوي لمعيار الاستقرار النقدي	54
08	انتشار البيانات	67
09	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	71
10	اختبار استقراره معلمات النموآ	72

المقدمة

تلعب النقود دورا هاما ومحوريا في اقتصاديات الدول، حيث أن التحكم في حجم وكمية المعروض النقدي، يعني التوجه السليم للاقتصاد وذلك بسبب الدور الرئيسي والفعال الذي يلعبه عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة القوية التي تربطه مع العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، و تؤدي السياسة النقدية الدور الأهم في التحكم في حجم المعروض النقدي، وبالتالي توجيه مسار الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقع ضمن مهام البنك المركزي والذي يتولى مهمة الرقابة الفعلية والحقيقية للمعروض النقدي، وذلك من خلال الاستخدام السليم لأدوات السياسة النقدية بما يتلائم والوضعية الاقتصادية السائدة. يساهم التغير في حجم المعروض النقدي في بروز العديد من المشاكل الاقتصادية من بينها الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بظاهرة التضخم.

يعد التضخم من المواضيع الاقتصادية البالغة الأهمية في دراسة المشاكل الاقتصادية، إذ من المعروف أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمثل ظاهرة من الظواهر الملازمة للحياة الاقتصادية المعاصرة، والجزائر كغيرها من دول العالم لم تكن بمنأى عن مشكلة التضخم، حيث عانت بشكل كبير في فترات التسعينات من القرن الماضي ولا زالت تعاني في الوقت الحاضر من مخلفاته السلبية الاقتصادية منها والاجتماعية، كالححد من معدلات النمو الاقتصادي وإلحاق الضرر بالقدرة الشرائية للمستهلك، ويبقى هدف محاربة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات الى تحقيقها، لما تحمله من دلالات عن مدى نجاح تلك الحكومات أو فشلها.

من المؤكد أن عرض النقود يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي والأسعار بصورة إيجابية أو سلبية في حالة كونه لا يتناسب والنشاط الاقتصادي الفعلي، لذا يرى الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة نقدية بحتة تم ربطها بكمية النقود المتداولة، وهنا يكمن محور هذه الدراسة في إبراز أثر العرض النقدي على التضخم .

و عليه تكون إشكالية بحثنا ملخصة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2018 ؟

ينبثق من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

- ماهي العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم؟
- ماهو مسار تطور الكتلة النقدية في الجزائر؟
- ما مدى قدرة العرض النقدي M_2 على تفسير التغيرات الحاصلة في معدل التضخم في الجزائر؟
- ما مدى تأثير التمويل غير تقليدي على التضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة طردية بين عرض النقود ومعدلات التضخم .
- تميز مسار تطور الكتلة النقدية في الجزائر بالزيادة والنمو المستمر خلال فترة الدراسة .
- يفسر التغير في M_2 بشكل كبير التغير في التضخم.
- يوجد تأثير موجب للتمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- معرفة أثر العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تحليل تطور مكونات الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر.
- تقييم فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر.
- التعرف على أهم المؤشرات لقياس التضخم في الجزائر.
- قياس أثر التمويل غير التقليدي على حجم المعروض النقدي، وبالتالي على معدلات التضخم خلال الفترة التي تبني هذه السياسة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية المتمثلة في:

- الوقوف على طبيعة العلاقة بين عرض النقود والتضخم النقدي.
- قياس أثر عرض النقود على معدلات التضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية، منها ما يلي:

- تناسب الموضوع مع طبيعة تخصصنا "اقتصاد نقدي وبنكي" .
- اهتمامنا بالتغيرات الحاصلة في المعروض النقدي في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني.
- ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري التي تفرض على الباحث الاقتصادي تشخيصها والبحث عن أسبابها.
- الدراسة النقدية التي تعتبر مدخلا رئيسيا في دراسة المشاكل الاقتصادية الوطنية، وبالتالي المساهمة في إيجاد حلول لهذه المشاكل.

حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني على دراسة العرض النقدي والتضخم في الجزائر، أما الإطار الزمني فيشمل الفترة ما بين 1990-2018.

المنهج والأدوات المستعملة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ولتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، من تحليل إحصائي للجدول والرسوم البيانية والمعطيات لتوضيح مدى تطور الظاهرة محل الدراسة، وقد استخدمنا مجموعة من الأدوات تتمثل في: الوثائق بصفة رئيسية والتي تتضمن التقارير والدراسات التي تصدر من الهيئات الوطنية الرسمية والدولية بالإضافة للقوانين والتشريعات المتعلقة بالموضوع وفترة الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- قلة المصادر والمراجع.
- فيروس كورونا وقلة الاحتكاك بالأساتذة للاستفادة منهم بصفة عامة والأستاذ المشرف بصفة خاصة.
- صعوبة حصر واختصار الدراسة وذلك لتشعب الموضوع.

الدراسات السابقة:

1- دراسة عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، هدف الباحث هنا إلى إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر في مكافحة التضخم، وقد توصل الباحث إلى أن السياسة النقدية تكون فعالة في مكافحة التضخم في حالة توفر الشروط المناسبة، كوجود أسواق نقدية ومالية واسعة وكذا وجود تنسيق مع الطرف الثاني من السياسة الاقتصادية متمثلا في السياسة المالية الأمر الذي تفتقر إليه الجزائر، اقتصررت هذه الدراسة على وصف وتحليل أدوات السياسة النقدية المستخدمة في ضبط معدلات التضخم من دون اللجوء إلى الدراسة القياسية لتوضيح التأثير والعلاقة ما بين متغيرات الدراسة عن طريق النسب الإحصائية الدالة على ذلك، وهذا ما تشمله دراستنا، ويكمن الاختلاف أيضا في المدة الزمنية المدروسة.

2- دراسة مروان حديد، تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 10 ، 10 سبتمبر 2018، جامعة خميس مليانة حيث توصلت إلى نتيجة مفادها: سعر الصرف والكتلة النقدية لهما أثر موجب على معدلات التضخم، وأن حجم الكتلة النقدية

ومدى توفر النقد الأجنبي مربوطة بشكل رئيسي بالإيرادات البترولية المرهونة بتقلبات أسعار النفط الدولية. يكمن الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا في كون هذه الأخيرة اعتمدت في تفسيرها لتغير في معدلات التضخم على متغيرين مستقلين هما سعر الصرف والكتلة النقدية، بالإضافة إلى الاختلاف في الإطار الزمني حيث أن دراستنا شملت فترة التمويل غير التقليدي من 2016 إلى 2018 في حين توقفت هذه الدراسة في 2016.

3- دراسة نمارق موسى وأحمد سليمان، أثر التغير في عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان 1999-2014، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان، حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود وكل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، وقد خرج بتوصيات مفادها خفض الإنفاق الحكومي والاهتمام بزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إصلاحات تستهدف زيادة الإنتاجية، وتشجيع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

4- دراسة وفاء رمضان وعقبة ريمي، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2017 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 02، 19 ديسمبر 2019، جامعة الوادي، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وقياس وتحليل أثر التغيرات في العرض النقدي بمفهومه الواسع على معدلات البطالة في القطر الجزائري، وقد خلصت الدراسة إلى أن العرض النقدي يتسبب في زيادة معدلات البطالة، لكن في حالة كانت الزيادة نتيجة ارتفاع الصادرات من المحروقات فهذا سيؤدي إلى ارتفاع النقد الأجنبي ومنه إلى زيادة القروض المقدمة للقطاع العام والخاص نحو الاستثمارات، وبالتالي إلى المزيد من التوظيف والحد من البطالة. يكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في المتغير التابع حيث استهدفت هذه الأخيرة تبيان أثر العرض النقدي على معدلات البطالة في حين دراستنا تستهدف تبيان أثر العرض النقدي على معدلات التضخم، وقد شاركت الدراستين في الاستعانة بالنموذج القياسي في قياس العلاقة بين المتغيرات.

هيكل وخطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم البحث بشكل أساسي إلى مقدمة عامة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول تناول الجانب النظري ولمفاهيمي لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول العرض النقدي وعلاقته بالسياسة النقدية، فيما خصص المبحث الثاني للتعريف بالتضخم، قياسه، وأهم النظريات المفسرة له.

الفصل الثاني خصص لدراسة تغيرات كل من العرض النقدي والتضخم في الجزائر ضمن الاطار الزمني 1990 و2018، وتضمن ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى تطور العرض النقدي، وتناول المبحث الثاني أهم جوانب ظاهرة التضخم في الجزائر، في المبحث الثالث والأخير تم قياس أثر نمو العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يعد العرض النقدي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية والممثلة بالبنك المركزي في توجيه سياساتها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، وذلك من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، من بين أهم هذه المتغيرات معدلات التضخم.

في هذا الإطار سوف نتطرق في هذا الفصل الى الجانب النظري لعرض النقد والتضخم، من خلال الوقوف عند مختلف المفاهيم لهذين المتغيرين .

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الفصل، تم تقسيمه الى مبحثين .

- عرض النقد .

- التضخم.

المبحث الأول: عرض النقد

يعتبر عرض النقود من أهم العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية أو سلبية، خاصة إذا كان حجم المعروض النقدي لا ينسجم والنمو الاقتصادي الفعلي، يتم التحكم في هذا المعروض من خلال السياسة النقدية وكذلك نشاطات وتفاعلات الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي

أولاً: مفهوم العرض النقدي:

يقصد بعرض النقود أو ما يطلق عليه بالكتلة النقدية: " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة " ¹ أو هي " كمية النقود المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها والتي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية " ² .

وعليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين أربعة مفاهيم أساسية:

1- **المفهوم الضيق: (M_1)** ويعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية.

2- **المفهوم الواسع : (M_2)** تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على (M_1) مضاف إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة من (M_1).

3- **مفهوم السيولة المحلية: (M_3)** تشتمل على (M_2) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من (M_2) .

4- **مفهوم السيولة الإجمالية: (M_4)** وتشتمل على (M_3) زائد الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة ويطلق عليها السيولة الإجمالية. ويسمى M_1 ، M_2 ، M_3 بالمسح النقدي أما M_4 فيسمى بالمسح المالي للسيولة الإجمالية ³ .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تنوع كبير وعدم إجماع في استخدام مفهوم عرض النقود، لكن في العموم معظم البنوك المركزية تستقر على M_1 و M_2 .

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل لنشر وتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص 89.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 49.

³ وفاء حمدوش، فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر (2000 - 2010)، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 42، جامعة باجي المختار، عنابة - الجزائر، 2015، ص 293.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة

إذا فالمعروض النقدي يحتوي على جميع أنواع وسائل الدفع التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل الوطن، وتتكون أساساً من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، ومنه فإن المعروض النقدي يتكون في الأساس من:

النقود القانونية: وهي نقود إجبارية لها قوة إبراء غير محدودة وتتمثل في نقود البنكنوت والقطع النقدية¹.

أشباه النقود: تشمل الأصول السائلة، وغير النقدية المكونة من ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم الودائع لأجل وودائع الادخار، وسندات الدولة ذات الأجل القريب، وعقود التأمين..... إلخ.

وما إلى ذلك من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة².

نقود الودائع : وهي عبارة عن التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية، بدفع مبلغ من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب، وتستخدم الشيكات أو بطاقات الدفع الإلكترونية في تداول هذا النوع من النقود³.

تجدر لإشارة الى انه في الجزائر المفهوم النقدي M_3 يدخل ضمن المفهوم النقدي M_2 بعد ضم الودائع الحكومية الى الودائع لأجل (الشبه النقدية).

الجدول رقم (1) : مستويات العرض النقدي

المستوى	المجمع	المفهوم
1	M_1	- النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة. + - الودائع الجارية.
2	M_2	- M_1 + - أشباه النقود.
3	M_3	- M_2 + - الودائع الحكومية لدى البنوك
4	M_4	- M_3 + - الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة.

المصدر: من إعداد الطالبين.

¹ وفاء حمدوش، مرجع سابق، ص 293.

² خياطة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2008، ص 31.

³ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان - الأردن، 2008، ص 25.

المطلب الثاني: محددات العرض النقدي

يرتبط حجم المعروض النقدي بشكل أساسي بالجهات المسؤولة عن خلق النقود، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما يرتبط أيضا بأطراف أخرى مؤثرة في حجم النشاط الائتماني.

يمثل كل من البنك المركزي، الحكومة، البنوك التجارية والمودعين أهم العناصر المحددة لحجم المعروض النقدي.

أولاً: عرض النقود من طرف الخزينة العمومية (الحكومة):

والتي يقع على عاتقها مهمة تسيير ميزانية الحكومة من إيرادات ونفقات، تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود أو امتصاصها، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع وتجمعها من الودائع من العائلات ومن مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات العمومية التابعة للدولة (جماعات محلية، دوائر حكومية، إدارات خدمية، إنتاجية .. إلخ) وذلك بطريقتين:

1- الطريقة المباشرة: من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.

2- الطريقة غير المباشرة: تخص الحساب الجاري البريدي لأن كل ودائع هذه المؤسسة، تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة

مثال 1: نتصور موظفا له حساب جاري بريدي، في آخر الشهر قامت الخزينة العمومية باسم الدولة بتأدية مرتبته 10000 دج، وذلك بمباشرة تسجيل هذا المبلغ في حساب الموظف بالشيك البريدي الشيء الذي يؤدي إلى خلق عملة كتابية، وفي نفس الوقت يسجل نفس المبلغ في حساب الشيك البريدي عند الخزينة العامة.

مثال 2: نتصور الآن صناعا له حساب في الشيك البريدي وأنه يؤدي ضريبة لصالح الدولة قدرها 6000 دج، ما عليه سوى أن يسحب شيكا بريديا لصالح الخزينة العامة الشيء الذي يؤدي إلى سحب المبلغ المذكور من حسابه بالبريد وسحب نفس المبلغ من حساب الشيك البريدي لدى الخزينة العامة.

تعتبر مقدرة الخزينة العمومية في خلق النقود محدودة وتخضع لعدة قيود متعلقة بسقف القروض التي تتلقاها من البنك المركزي، وكذا شروط الحصول على هذه القروض¹.

ثانياً: عرض النقود من طرف البنك المركزي: يحتل البنك المركزي موقعا أساسيا في النظام النقدي والمصرفي كونه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي والإشراف وتوجيه الائتمان، وهو يعتبر خالق للنقود القانونية وهي النقود التي نقبلها بقوة القانون (الإبراء القانوني) حيث يتولى إصدار النقود بفئات متعددة

¹ أخبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2013، ص 133.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة

اعتمادا على وحدة النقد الأساسية (الدينار الجزائري) مثلا والنقد الذي يصدره البنك المركزي يذهب إلى فئتين إما أن يذهب إلى الأفراد في شكل عملة بالتداول (cc) من خلال الحكومة، وإما أن يذهب إلى البنوك التجارية في شكل احتياطات لديها (R)، يسمى النقد الذي يصدره البنك المركزي بالنقد الأساس MB (Monterey Base) وبالتالي: $MB = cc + R$ ¹.

تدخل مهمة خلق النقود ضمن وظيفة البنك المركزي كبنك للإصدار، وتعني هذه الوظيفة إعطاء البنك المركزي وحده دون غيره من عناصر النظام البنكي، حق أو امتياز أوراق البنكنوت أو النقود القانونية، و مضمون هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية أو حتى النقدية التي تؤول إليه إلى وحدات نقود تقابل هذه الأصول، ويحصل البنك المركزي على هذه الأصول كحق له على الدولار أو على الدول الأجنبية أو المشروعات الصناعية والاستثمارية - غير البنكية - المحلية بالإضافة إلى حقوقه على المؤسسات البنكية المحلية والأجنبية².

تتكون ميزانية البنك المركزي من جانب الأصول (الحقوق أو الموجودات) وجانب الخصوم (الالتزامات أو المطلوبات).

الجدول رقم (2): ميزانية البنك المركزي

المطلوبات	الموجودات
<p>مطلوبات نقدية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العملة لدى الجمهور . - العملة لدى المصارف . <p>مطلوبات غير نقدية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - رأس المال والاحتياطات . - ودائع حكومية. - ودائع أجنبية . - ودائع المصارف التجارية . - ودائع أخرى. 	<p>موجودات أجنبية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عملات أجنبية. - ذهب. - حقوق السحب الخاصة. - الودائع لدى المصارف الأجنبية. <p>موجودات محلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الائتمان الحكومي. - سلف مباشر للحكومة. - قروض للمصارف التجارية (الائتمان المصرفي).

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص51.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص91.

	<p>- السحب على المكشوف. موجودات أخرى.</p>
--	---

المصدر: أكرم حداد مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وأؤل للنشر، عمان- الأردن، 2008.

تستخدم الموجودات (الأصول) كغطاء للإصدار النقدي أو النقود المتداولة و تكمن أهميتها في تقييد قدرة البنك المركزي في عملية طبع النقود التي طبعتها للمقتضيات الاقتصادية.

والنقود القانونية أو النقد المصدر أو أوراق البنكنوت التي يقوم البنك المركزي بإصدارها تمثل التزاما عليه قبل المؤسسات والأفراد، وتكون هذه النقود جزء من القاعدة النقدية Monetary Base وتقييد هذه الالتزامات في الجانب المدين أي في جانب الخصوم (المطلوبات) من ميزانية الإصدار السابقة¹.

مما سبق نستنتج أن زيادة الموجودات ستزيد من القاعدة النقدية، وبالتالي زيادة المعروض النقدي، وأي زيادة في المطلوبات غير نقدية ستخفض من القاعدة النقدية، وبالتالي انخفاض المعروض النقدي والعكس صحيح في كلتا الحالتين، في العادة يصدر البنك المركزي النقد من خلال الموجودات المحلية بطريقتين :

1- **القاعدة النقدية غير المقترضة:** وهي تظهر نتيجة قيام البنك المركزي بشراء سندات حكومية من الدولة (أي زيادة حيازته من الأوراق المالية الحكومية) ومقابلها يدفع للحكومة نقد يصدره .

وهنا تكون الحكومة هي الجهة التي تطلب من المصرف المركزي القيام بذلك و ذلك لتغطية العجز الحكومي، و بعد شراء هذه الأوراق يقوم المصرف المركزي بإعادة بيعها لجمهوره و هي المصارف التجارية.

وبهذه الحالة (وهي الأغلب في الدول النامية) يقوم المصرف المركزي بتصدير النقد المحلي في جانب المطلوبات مقابل أن تزيد الأوراق المالية الحكومية (السندات) في جانب الموجودات.

وهذه الأموال إما أن تذهب مباشرة على شكل نفقات للأفراد عندها ستزيد أو يذهب جزء منها إما من خلال الحكومة، الأفراد و المؤسسات مرة أخرى إلى المصارف فتزيد عند احتياطات المصارف و تبعا لذلك يزيد عرض النقود².

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 54 - 55.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 94.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة

مثال: عندما تكون الخزينة العمومية محتاجة الى نقود تلجأ إلى البنك المركزي لطلب سلفيات تعاقدية، فيقوم هذا الأخير بإصدار نقود لتسترجع و تعتبر نقود نهائية (خاصة في حالة المصادقة على قانون المالية).

وتسمى بالقاعدة النقدية غير مقترضة كون التحكم في المعروض النقدي هنا يكون من خلال عملية السوق المفتوحة.

2- القاعدة النقدية المقترضة : وهي تتم من خلال اقتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي، و ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها عندها ستزيد الموجودات المحلية، ومقابل ذلك سيزيد المصرف المركزي إصدار النقد و يعبر عنها بما يسمى سياسة إعادة الخصم¹.

مثال : تمكن أحد التجار من الحصول على مقادير معينة من العملة الأجنبية فأدخلها في حسابه بالبنك التجاري الذي حول إليه هذه المقادير إلى عملة وطنية، في نفس الوقت قام البنك التجاري بنقلها إلى البنك المركزي الذي يسلمه بدوره المقابل بالعملة الوطنية و هكذا وقعت عملية الإصدار.

ثانيا: البنوك التجارية : تخلق البنوك التجارية نقودا و لكن ليست نقود قانونية كالبنك المركزي و الحكومة بل نوع آخر تسمى بنقود الودائع، وهي نقود ائتمانية أي تعتبر ديناً على الجهة التي أصدرتها و حقا لحاملها، ويتم خلقها من خلال الودائع الجارية الأولية لديها².

لإلقاء الضوء على كيفية قيام البنك التجاري في خلق الائتمان نفترض أن السيد (1) قام بإيداع مبلغ 1000 دج في حساب جاري في البنك (أ) و أن البنك المركزي يفرض نسبة احتياطي قانوني 25% فإن ميزانية البنك تكون كالآتي:

ميزانية بنك تجاري (أ):

أصول	خصوم
احتياطي قانوني 250	1000 وديعة أولية (أصلية)
احتياطي فائض القروض 750	
المجموع 1000	المجموع 1000

¹ خياطة عبد الله، مرجع سابق، ص124

² أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص95.

يستطيع البنك (أ) في هذه الحالة بإقراض 750 دج للسيد (2)، والذي بدوره قد يقوم بإيداع هذا المبلغ لدى بنك آخر لنفترض (ب) وبالتالي فإن عرض النقود سيزيد بمبلغ 750 دج، حيث لا يزال الشخص (1) الذي أودع الوديعة الأولى يحتفظ في حسابه بالبنك (أ) بمبلغ 1000 دج، كما أن المقترض السيد (2) لديه 750 دج مودعة لدى البنك (ب) بحساب نسبة الاحتياطي القانوني تصبح ميزانية البنك التجاري (ب) كالآتي :

ميزانية بنك تجاري (ب):

أصول	خصوم
احتياطي قانوني 187.5	750 وديعة تحت الطلب
احتياطي فائض القروض 562.5	
المجموع 750	المجموع 750

عند قيام البنك (ب) بإقراض ما لديه من احتياطي فائض، يزداد المعروض النقدي بـ 562.5 دج. تستمر هذه العملية إلى أن تصل المبالغ الممكن اقتراضها إلى الصفر.

$$\text{الودائع المشتقة} = (\text{الوديعة الأولية} - \text{قيمة الاحتياطي القانوني}) / (\text{نسبة الاحتياطي القانوني})$$

$$(1000 - 250) / 0.25 = 3000$$

قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ليست مطلقة، و ترتبط بمجموعة من الافتراضات:

- 1- الوعي المصرفي لدى الأفراد بحيث يؤدي ذلك إلى إقبالهم على إيداع ما لديهم من أرصدة نقدية فائضة في البنوك التجارية، واعتمادهم على الشيكات في تسوية مدفوعاتهم.
- 2- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية إجبارية عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي استنادا إلى الافتراض الأول.
- 3- افتراض أن كل البنوك التجارية داخل الاقتصاد كأنها تعمل كمصرف واحد ضمن فروع متعددة ومنتشرة في جميع البلاد.
- 4- توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في إقراض ما لديها من أموال تزيد عن مقدار الاحتياطي النقدي التي ترغب بالاحتفاظ به.
- 5- أن هناك طلب دائم على الائتمان.¹

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2014، ص 142-143.

المطلب الثالث : السياسة النقدية وعلاقتها بالمعروض النقدي

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تلعب دوراً محورياً في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية حسب فوزي القيسي على أنها " التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود أو توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"¹

وفي تعريف آخر " السياسة النقدية هي الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة و المتمثلة في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية"².

إذا فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية، بغرض التأثير على الرصيد النقدي بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

هناك توجهان رئيسيان للسياسة النقدية:

- سياسة نقدية توسعية في فترة الكساد بغرض زيادة العرض النقدي.
- سياسة نقدية انكماشية في فترة الرواج الشديد و التضخم بغرض تخفيض العرض النقدي.

ترتكز السياسة النقدية في تنفيذها على جملة من الأدوات والأهداف، الأدوات وهي المتغيرات التي يسيطر عليها البنك المركزي مباشرة وتشمل عادة معدل الفائدة على الاحتياطات المقترضة من البنك المركزي، ونسب الاحتياطات التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها مقابل التزاماتها اتجاه الإيداعات لديها، والأهداف مثل التحكم في التضخم ومعدلات البطالة³.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم و التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية السائدة و ظروف و احتياجات هذه المجتمعات، و بصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل في:

¹ عبدی المجید قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص53.

² أنس البكري و ليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص178.

³ Carl e. walsh, monetary theory and policy, 2nd edition, the mit press, 2003, p 430

1- الأهداف الأولية: يحاول البنك المركزي من خلال التلاعب بالأهداف الأولية في التأثير على الأهداف الوسيطة .

1-1 المجمعات و الاحتياطات النقدية : تشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك التجارية و مجموع الودائع الخاصة وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور، و الاحتياطات المصرفية.

1-2 أموال سوق النقد : تحتوي على الاحتياطات الحرة و معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الإقراض¹ .

2-الأهداف الوسيطة

1-2 المعروض النقدي: يسعى البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار في حجم العرض النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي (الحقيقي).

2-2 معدلات الفائدة: تسعى السلطات النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية.

2-3 سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج².

3- الأهداف النهائية:

1-3 تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي مصاحب بالعمالة الكاملة: أي تحقيق التشغيل الكامل و الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع.

2-3 تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يعمل في صالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات، و تقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف³.

¹ رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص62.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص75 - 76.

³ السيد متولى عبد القادر، مرجع سابق، ص195 - 196.

3-3 تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: إن من أهداف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي و الاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا و خارجيا، والتي تنشأ من خلال التغيرات التي تحدث على المستوى العام للأسعار، بحيث يتم المحافظة على ثبات الأسعار للسلع و الخدمات على المستوى الكلي للاقتصاد بعيدا عن التقلبات التي تتعرض لها¹.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها و ترتيبها، وذلك راجع لتباين التشريعات من حيث تصنيف هذه الأهداف كمثال ينص قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض في الجزائر على " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض و الصرف على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية بوجه و يراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و استقرار سوق الصرف²

في حين الدول الرأسمالية المتطورة أصبح لها توجه يميل نحو تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، كوسيلة لاستهداف التضخم.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

تستخدم السلطة النقدية في تنفيذ السياسات النقدية مجموعة من الأدوات والتي تهدف في التحكم بكمية النقود المتاحة في السوق.

1- الأدوات الكمية (العامة) للسياسة النقدية: تسعى للتأثير على كمية المعروض النقدي من خلال التأثير على الحجم الكلي للائتمان.

1-1 معدل الاحتياطي القانوني: إن نسبة الاحتياطي القانوني تعتبر من الأدوات المهمة، والتي تستخدم للرقابة على الائتمان و الذي بدوره يؤثر على عرض النقود، وهذه النسبة يفرضها البنك المركزي على الودائع الجارية و الآجلة وهذه النسب يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي .

¹ محمد، طاقة، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص356.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص54 - 55.

البنك المركزي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان فهو يعمل على خفض نسب الاحتياطي و العكس صحيح، أي إذا أراد البنك المركزي الحد من الائتمان فهو يعمل على رفع نسبة الاحتياطي¹.

1-2 سعر إعادة الخصم: ويعرف على أنه المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية و الأدونات الحكومية التي تعود ملكيتها للبنوك التجارية بهدف تحويلها إلى نقود قانونية.

1-3 عمليات السوق المفتوحة: وهي عبارة عن تدخل البنك المركزي في أسواق رأس المال و النقد في كونه بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية (السندات و الأدونات)، حيث تزيد عملية الشراء من السيولة المتاحة لدى البنك التجاري فيما تقوم عملية البيع بسحب السيولة المتاحة فيها².

2- الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية: تهدف للتأثير على نوعية الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية، و تستخدم هذه الأدوات لتجنب التأثير الشامل للأدوات الكمية حيث تعتبر مكملة لها.

1-2 سياسة تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك لعقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة .

2-3 النسب الدنيا للسيولة: يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، و هذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة و هذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، و بذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي³.

2-4 السياسة الانتقائية للقروض: يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة في التحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك و تضم:

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف إذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بها.
- وضع قيود الائتمان الاستهلاكي: و ذلك للتقليل من التضخم.

¹ محمد طاقة، مرجع سابق، ص 359.

² إياد عبد الفتاح النصور ، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص 260.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80 - 81.

- فرض أسعار تفاضلية على القرض: من خلال قيام السلطة النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تزيد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما .
- هامش الضمان المطلوب: يكون ذلك بإحداث تغييرات في هامش الضمان المطلوب على القروض الممنوحة بهدف التضييق على الفئة الراغبة في طلب القرض¹.

3- الأدوات المباشرة:

3-1 أسلوب الإقناع الأدبي: و يتمثل في التوجيهات و التصريحات و النصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مديري هذه البنوك لتوضيح الهدف الذي يرمي إليه البنك المركزي في شؤون النقد و الائتمان.

3-2 التعليمات المباشرة و الأوامر الملزمة: في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات مباشرة و أوامر ملزمة بشكل منفرد اتجاه البنوك التجارية، يحدد فيها الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان و الاستثمار بالبنوك، يتعرض البنك الذي يتجاهلها الى عقوبات قد تصل الى التوقيف الجزئي أو الكلي².

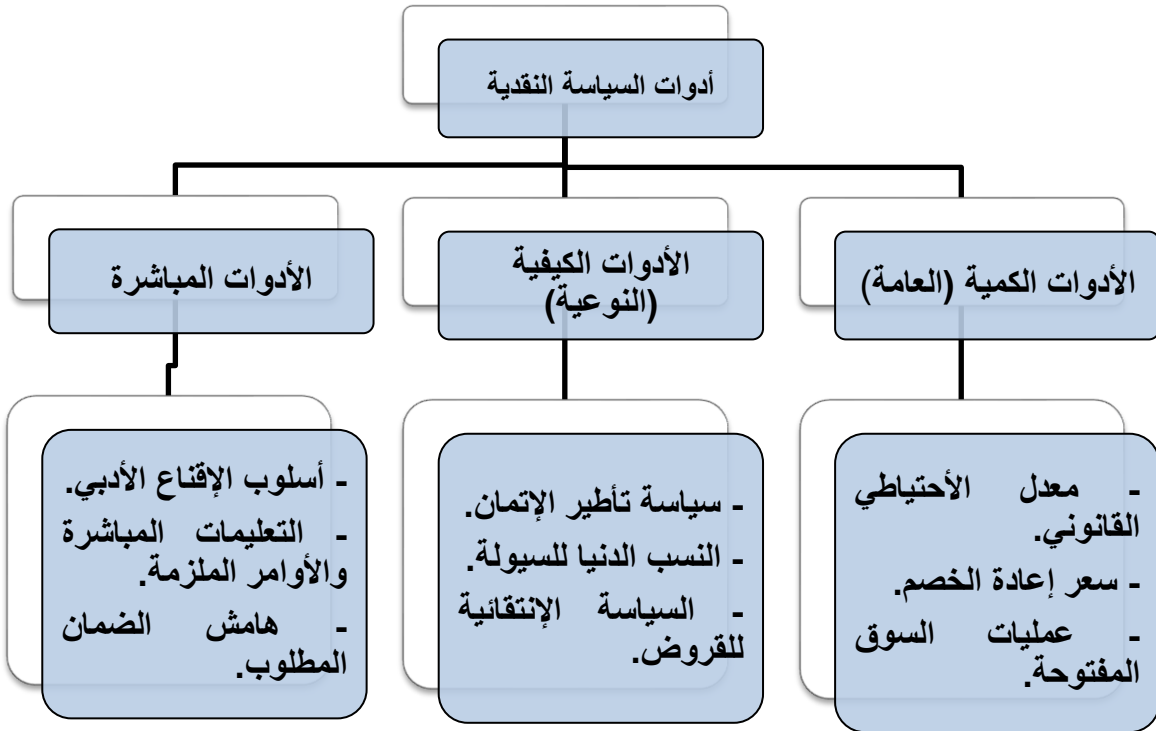
3-3 قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: و تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة و استثنائية، كتقييمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك³.

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 58 - 59.

² زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990 - 2016)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي - الجزائر، 2018، ص 115.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 82.

الشكل رقم (1) : أدوات السياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبين.

المبحث الثاني: التضخم

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم بشقيه المتقدم والنامي، إذ يعتبر معياراً لقياس درجة التطور والاستقرار الاقتصادي، وقد تضاربت مختلف المدارس في تفسيرها لهذه الظاهرة، الأمر الذي أدى إلى تنوع وتعدد أساليب قياس التضخم و السياسات الموجهة للحد من مضاعفاته.

المطلب الأول: مفهوم التضخم، أنواعه وطرق قياسه

سننظر في هذا المطلب إلى التعريف الاقتصادي للتضخم، وأنواعه بالاعتماد على عدة معايير مختلفة، بالإضافة إلى أهم طرق قياسه .

أولاً: تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه : " الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، كما أنه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع، ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات"¹.

ويعرف على أنه " النسبة المئوية للتغير في الأسعار في كل من معامل تكميش الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)."²

أما التعاريف الحديثة تصفه على أنه ظاهرة نقدية بحتة، حيث يقول فريدمان (Fridman) بأن: " التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار وأن المحدد النهائي لمستوى الأسعار هو عبارة عن رصيد النقود"³.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن.

يمكن استخلاص شرطين أساسيين لتحقيق التضخم :

- ارتفاع في المتوسط العام لأسعار السلع المختلفة، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع وانخفاض أسعار سلع أخرى لا يعتبر بالضرورة تضخم.

¹ محمد الأحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء - اليمن، 2014، ص489.

² Farrokh k. langdana, macroeconomic policy, springer International Publishing, usa, 2016, p15

³ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلاني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن،

- ارتفاع المستوى العام للأسعار بصفة مستمرة، أي ليس لفترات قصيرة وإنما على المدى الطويل .

ثانياً: أنواع التضخم

هناك تقسيمات عديدة للتضخم بحسب المعايير المستخدمة :

1- معيار حدة التضخم

1-1 التضخم الزاحف (التدريجي): وهو النوع من التضخم الذي يتحقق بشكل تدريجي وبصورة بطيئة، وهو يمثل النوع المعتدل من التضخم، حيث تقل ارتفاعات الأسعار وتستغرق فترة زمنية طويلة.

1-2 التضخم الجامح: وهو الذي يمثل النوع المتطرف من التضخم، والذي يتحقق من خلال ارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار، بحيث أن قيمة النقود تنخفض بدرجة كبيرة، إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بصورة مهمة وخلال فترات زمنية قصيرة، ولذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم، وعدم الاحتفاظ بها حتى يتم تلافي الانخفاض في قوتها الشرائية السريع والحاد، وذلك عن طريق إنفاقها بأسرع ما يمكن و الاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود¹.

2- معيار تدخل الدولة:

1-2 التضخم المكبوت (المقيد) : يسود في هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد، ويحدث التضخم المكبوت في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية.

لا ترتفع هنا الأسعار نتيجة قيام الدولة بالتحديد الإجمالي لأسعار السلع والخدمات بأقل من سعرها الحقيقي، في حالة إلغاء الدولة لتسعير إجباري يبرز التضخم .

2-2 التضخم الطليق (المكشوف): وهذا التضخم يعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقاً، تظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئاً فشيئاً، ويتميز هذا التضخم بارتفاع كبير للأسعار والأجور والنفقات وذلك دون أي تدخل من السلطات².

¹فليح حسن خلف الله، الاقتصاد الكلي، دار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص314-315.

²وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص34 - 35.

3- معيار مصدر التضخم

3-1 التضخم الناتج عن جذب الطلب الكلي (التضخم الطلبي): وينتج هذا التضخم نتيجة إلى زيادة الطلب النقدي الكلي بنسبة أكبر من العرض الحقيقي للسلع والخدمات وقد تكون زيادة الطلب الكلي نتيجة ارتفاع مفاجئ في الميل للاستهلاك أو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة أو زيادة الاستثمار عن الادخار.

3-2 التضخم الناتج عن دفع النفقات (تضخم التكاليف): حيث ترتفع الأسعار نتيجة زيادة النفقات الإنتاجية وبشكل خاص الأجور، فيكون التضخم ناتج عن زيادة تكاليف جميع عناصر الإنتاج أو إحداها، ويعود سبب وجود هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع هامش الربح، زيادة الأجور بما لا يتناسب مع الإنتاجية أو إلا القيام برفع الأسعار نتيجة وجود الاحتكار¹.

3-3 التضخم المستورد: وهذا التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد، والمرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاضه وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستورده في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد هذا .

3-4 التضخم الهيكلي: وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد، والذي يعاني من اختلال في هيكله أو تركيبه نتيجة لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاطات محدودة في الإنتاج، مقابل انخفاض في الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الإنتاج، وبالتالي حدوث اختلال بين العرض والطلب وارتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض².

ثالثاً: قياس التضخم :

يمكن استخدام العديد من المؤشرات والمقاييس في حساب معدل التضخم من بين أهم هذه الطرق:

1-الرقم القياسي لأسعار المستهلك: من عادة الاقتصاديين أن يستخدموا مؤشر أسعار المستهلك مقياساً لتضخم على الرغم من وجود مؤشرات أخرى، لكون أسعار المستهلك هي الأسهل في التطبيق والأقرب

¹محمود حسين الوادي، النقد والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 80 - 81.

²فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 316 - 317.

إلى الواقع، ويعكس هذا الرقم التغير السنوي في أسعار سلة مختارة من السلع الاستهلاكية، ويتم على ضوء هذه السلة رصد الاتجاه العام للتغير في الأسعار في سنة المقارنة بالنسبة لسنة الأساس.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك = سعر السلعة سنة المقارنة / سعر السلعة في سنة الأساس $\times 100$

أي زيادة في الرقم القياسي للأسعار عن 100 تمثل نسبة الارتفاع في الأسعار بالنسبة لسنة الأساس¹.

2- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي: أو معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر أسعار عام على مستوى الدولة يركز على التغير في أسعار السلع والخدمات التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بقياس النسبة المئوية للتغير في أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني².

أو هو ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة أو أسعار سنة الأساس) والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ويتم حسابه كالاتي :

المخفض الضمني للناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي الاسمي / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $\times 100$

كلما اقترب المخفض الضمني للناتج المحلي من 100% دل هذا على وجود استقرار في المستوى العام للأسعار، وكلما زاد الرقم عن 100% دل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

3- الفجوة التضخمية: يمكن التمييز بين ثلاث معايير:

3-1 معيار الاستقرار النقدي: وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقد التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا في ظهور التضخم، نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات .

يعبر عن معامل الاستقرار النقد بالمعادلة التالية :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

B : معامل الاستقرار النقدي .

$\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة ب M_2 .

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

$B > 0$: هناك ضغط تضخمي يدفع الأسعار نحو الارتفاع .

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص222.

² Farrokh k. langdana, p 15.

$B < 0$: الأسعار تتجه نحو الانخفاض .

2-3 معيار فائض الطلب: وينطلق هذا المعيار من الأطروحة الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي.

يتم قياس فائض الطلب انطلاقاً من المعادلة التالية :

$$D = (Cp + Cg + I + \Delta S) - Y$$

حيث أن:

D : فائض الطلب الخام.

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية .

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ومن هنا فإن زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات¹.

3-3 معيار الإفراط النقدي: والمعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، فإذا استطعنا معرفة نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود، فإذا ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم.

$$Q = \frac{M}{Y}$$

حيث:

Q : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود.

M : كمية النقود معبر عليها في العادة بـ M_2 .

¹عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص48.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:

$$M' = QY_t - M_t$$

حيث:

M' : حجم الإفراط النقدي.

Q : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف هذه النظريات فيما بينها في الأسباب المؤدية بالتضخم نحو الارتفاع و أهم هذه النظريات ما يلي:

أولاً: التحليل الكلاسيكي للتضخم

انشغل الاقتصاديون الكلاسيكيون بدور النقود و لماذا تنفق، فالطلب على النقود ما هو إما طلب مشتق من الطلب من السلع و الخدمات و لذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها واسطة تبادل، أي تقوم بدور الإنفاق على السلع و الخدمات و هي ليست إلا تعبير عن الأسعار المطلقة للسلع و الخدمات، أي أن هناك علاقة بين النقود و الأسعار و من هذه العلاقة بنا الكلاسيكيون رؤيتهم للعلاقة بين النقود و التضخم في سياق اهتمامهم ببناء نظرية في الأسعار و كان طبعياً أن يهتم الكلاسيكيون بعرض النقود و أثر ذلك على معدل التضخم، فالتغير في كمية النقود المعروضة إنما يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار و بالتالي في معدل التضخم .

ترى النظرية الكلاسيكية العلاقة بين النقود و المستوى العام للأسعار هي علاقة مباشرة يمكن توضيحها في سياق النظرية الكمية للنقود، حيث افترض الكلاسيك ثبات مستوى الناتج و ثبات سرعة

¹عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص49.

التداول النقدي في الأجل القصير ، إضافة إلى ذلك افترضوا أن العلاقة السببية تنشأ من النقود إلى الأسعار و ليس العكس أي أن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع .

تم توظيف هذه الفروض في معادلة التبادل لفيشر .

$$M.V = P.Y$$

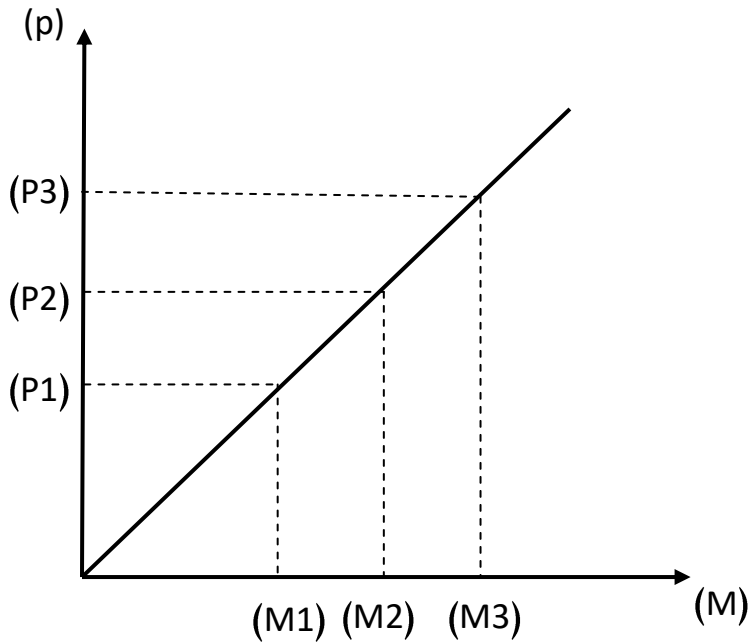
M : كمية النقود المتداولة .

V : سرعة دوران النقود.

Y : حجم المبادلات أو المعاملات.

P : المستوى العام للأسعار.

الشكل رقم (2): العلاقة بين النقود و الأسعار



المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، صنعاء، 2014، ص 491.

من الواضح أن الكلاسيك ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحة¹.

¹ محمد الأحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 489 - 490 - 491.

مزايا هذه النظرية:

- إن هذه النظرية يمكنها أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار في ظل ظروف معينة، يتحقق فيها جانب كبير من افتراضاتها، وبخاصة في الدول النامية حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني.
- إن هذه النظرية كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في توليد ظاهرة التضخم.

مآخذ هذه النظرية:

- تعتبر هذه النظرية أن النقود محايدة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وهي لا تطلب لي ذاتها وإنما كوسيط لتبادل.
- عدم واقعية العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار: فقد تتغير الأسعار نتيجة عوامل غير نقدية.
- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج: أثبت الواقع أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة، ومن ثم لا يتحقق التناسب الطردي بين كمية النقود ومستوى الأسعار.
- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود: سرعة دوران النقود ليست ثابتة، فهي تتغير بتغير حجم المعاملات أو ظروف السوق، وهي تختلف في فترات الكساد والرواج.¹

ثانياً: تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية:

ينسب التحليل الكينزي للاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز و الذي يرى السبب في التضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي الفعال بمعنى حدوث زيادة في الطلب الكلي لا تعادلها زيادة في الناتج أو العرض الكلي، مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار.²

يتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: و هي المرحلة التي لم يصل إليها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، والتي لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلاً فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل، و بالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي

¹ عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات kie publications، 2018، ص33.

² السيد محمد السريتي، عل عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2014، ص258.

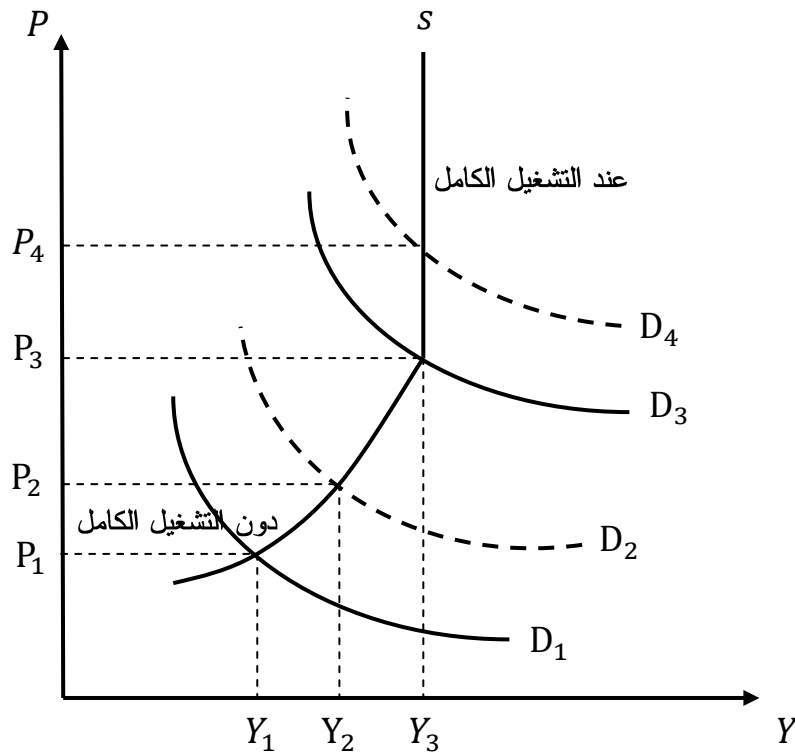
يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاع بسيط في الأسعار لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف و الإنتاج.

يطلق على ارتفاع الأسعار في هذه الحالة بالتضخم الجزئي و يتميز بزيادة معدل ارتفاعه كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، كما يوضحه الشكل (3).

يرجع كينز السبب في ارتفاع هذا النوع من التضخم إلى عجز عناصر الإنتاج في مواجهة الطلب المتزايد عليها، و ضغوطات العمال لرفع الأجور و كذا ممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، و يرى كينز أن هذا النوع من التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، و بالتالي تصبح الزيادة في الطلب الكلي لا تتجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع و الخدمات و مع وجود فائض الطلب الكلي (القوى التضخمية) تستمر الأسعار في الارتفاع و هو ما يطلق عليه كينز التضخم البحث¹. كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): التضخم في النظرية الكينزية



المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجى، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص 258

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 143 - 144.

مزايا هذه النظرية:

- التحليل الكينزي يعبر أكثر على الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم و أسواق عالية الكفاءة و هذا ما يخلق فائض إنتاجي، و لا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقاتها الإنتاجية، و ناتج وطني قريب من الثبات.
- بينما كان ينظر لسعر الفائدة على أنه مكافئة الفرد نظير تخليه عن الاستهلاك، فإن النظرية الكينزية فسرتة بالمكافئة المستحقة نظير تخلي الفرد عن تفضيله السيولة .

مآخذ النظرية :

- ركزت النظرية الكينزية على حالة الكساد الاقتصادي، ولكنها لم تستطع تفسير حالة الكساد التضخمي، إي ارتفاع الأسعار والبطالة معا.
- ركزت النظرية الكينزية على المدى القصير، ولم تأخذ بعين الاعتبار تغير الأنماط الاستهلاكية للأفراد، وتأثير العوامل المحددة للسعر على المدى الطويل¹.

ثالثا: تحليل النقديين للتضخم

تعتبر النظرية النقدية الحديثة بزعامة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، امتداد للنظرية النقدية الكلاسيكية من حيث الاهتمام بالعلاقة بين النقود و الأسعار و اعتبار التضخم ظاهرة نقدية².

و يرى فريدمان أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار هو:

- تغير النسبة بين كمية النقود و الناتج القومي، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، و ليس مجرد تطور كمية النقود.

- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، بمعنى التغيرات التي تطرأ على الطلب النقدي.

يتصور فريدمان أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، و ينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود و سرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني و الأسعار بنسب متفاوتة.

و نخلص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.

¹ عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق ص44.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص144.

مزايا هذه النظرية:

- نظرت هذه النظرية الى التضخم على انه ظاهرة نقدية بحتة، وان مصدره هو نمو عرض كمية النقود بسرعة اكبر من نمو حجم الإنتاج ، ومن ثم فان مصدر الارتفاع التضخمي هو زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

مآخذ هذه النظرية:

قامت هذه النظرية أساسا على تجديد وإحياء نظرية فيشر، لا كنها بدأت تحليلها أيضا من أن كمية النقود هي المؤثر في مستوى الأسعار وتجاهلت العملية العكسية.

أعطت هذه النظرية أهمية بالغة في شرح وتفسير التقلبات الاقتصادية الكلية، حيث بالغت في دور النقود والسياسة النقدية كمؤثر في النشاط الاقتصادي².

المطلب الثالث: آثار التضخم ووسائل مكافحته

ثمة إجماع في الرأي أن التضخم بوجه عام يترتب عليه العديد من الآثار السلبية اقتصاديا واجتماعيا، مع وجود بعض الإيجابيات لصالح أطراف على حساب أطراف أخرى، وهذا ما يستوجب على الدولة التدخل للحد من معدلاته باستخدام حزمة من الإجراءات التي توفرها أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية.

أولا: الآثار الاقتصادية

1- أثر التضخم على القدرة الشرائية للنقود: يترتب على التضخم اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي، وبالتالي دخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا بل على المستوردة أيضا.

إن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع تصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية³.

¹ محمد أحمد الأندني، مرجع سابق، ص491.

² عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق ص53.

³ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار واول للنشر، عمان - الأردن، 2006، ص163.

2- أثر التضخم على الاستثمار: يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة اللايقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية لذا فإنهم سوف يلجئون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون على الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الضخمة أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثاراً ضارة على الاقتصاد¹.

3- آثار اقتصادية أخرى للتضخم:

- التأثير الإيجابي على المدينون بسبب ارتفاع الأسعار، وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود جراء التضخم، وهنا فإن المدينون يسددون قروضهم بقيمة أقل من تلك التي يحصلون عليها في بداية الاقتراض.
- التأثير السلبي على الدائنين، بسبب خسارتهم لجزء من النقود التي يستردونها، كونها تمكنهم من شراء كميات أقل من السلع والخدمات مقارنة بالسابق.
- على المدى الطويل: تتأثر الصناعة المحلية بالمنافسة الأجنبية فتتخفف القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتزداد البطالة وتنخفض مستوى المعيشة للسكان، وينخفض حجم الاستثمار الأجنبي وبالتالي ينخفض معدل النمو الاقتصادي.
- يزداد الإنفاق الحكومي المخصص لمواجهة ارتفاع الأسعار سواء كان من خلال دعم السلع الأساسية للمواطنين، أو تخصيص زيادة مالية تضاف على الرواتب والأجور لموظفي الحكومي لمواكبة الزيادة في الأسعار².

ثانياً: الآثار الاجتماعية

1- سوء توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع: حيث يترتب على التضخم أثر اجتماعي سلبي يتمثل في زيادة حدة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع نتيجة لسوء توزيع الدخل و الثروة، و أول الفئات المتضررة من ذلك هم أصحاب الدخل الثابت (الموظفين، المتقاعدون.... إلخ)، لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغيير الأسعار و يزداد تضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع الأسعار أعلى³.

على العكس من ذلك تستفيد الفئات أصحاب الثروة ممن يملكون حق التملك في العقارات أو الأوراق المالية و غيرها من الأصول المالية على عوائد حقوق تملكهم لهذه الأصول بقدر كبير باعتبار أن مكونات

¹ كامل علاوي كاضم الفتلاوي، حسين لطيف كاضم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013 و ص276.

² إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص296 - 297.

³ كامل علاوي كاضم الفتلاوي، حسين لطيف كاضم الوبيدي، مرجع سابق، ص275.

الثروة ترتفع أسعارها في ظل التضخم و بالتالي تزيد عائداتها سيؤدي هذا إلى حدوث ظلم اجتماعي يتحمله بصفة أساسية الفقراء و محدودي الدخل¹.

2- هجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج: نتيجة للتدهور الشديد للدخل الحقيقي لفئات واسعة من أفراد المجتمع، قد ينتج عن ذلك هجرة الكفاءات و العقول إلى الخارج من أجل ظروف معيشية أفضل، و هذا سيؤدي إلى خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض نوعي في الإطارات العاملة في القطاعات المهمة و الحساسة.

3- انتشار الفساد المالي و الإداري: يصاحب ظاهرة التضخم انتشار الرشوة و الفساد الإداري حيث تلجأ بعض الفئات كأصحاب الدخول الثابتة و هم غالبا من الموظفين، إلى ممارسة أسلوب الرشوة كمصدر مساعد إضافي للدخل لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار و التخفيف من حدة التضخم لأنهم يفقدون جزء كبير منها من جراء إعادة توزيع الدخل الوطني الذي يصاحب التضخم².

ثالثا: وسائل مكافحة التضخم

1- أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم: تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على أساس تحقيق الانكماش في حجم الائتمان المصرفي و فيما يلي أدوات السياسة النقدية و استهدافها للتضخم:

1-1 الأدوات الكمية (العامة) : و ذلك من خلال:

- زيادة معدل الاحتياطي القانوني على الودائع المتاحة لدى البنوك المركزية، بهدف تخفيض القدرة الائتمانية للبنوك، و تقليل حجم القروض و التسهيلات الممنوحة للأفراد.
- زيادة سعر إعادة الخصم بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للبنوك بهدف تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق و تقليل حجم الإنفاق لتقليل معدل التضخم.
- دخول البنوك المركزية إلى السوق بائع للأوراق المالية الحكومية كالسندات الأدونات، وذلك من أجل سحب جزء من السيولة النقدية المتاحة بين الأفراد .

2-1 إجراءات أخرى : و تشمل:

- الرقابة الحكومية على الأسعار من خلال وضع السقوف السعرية التي تحد من الارتفاعات المبالغ فيها أثناء فترات عدم الاستقرار الاقتصادي .
- تشجيع الادخار و رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

¹ السيد متولى عبد القادر، مرجع سابق، ص224.

² مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر،

2018، ص37.

- الإقناع و الإغراء و التأثير الأدبي على مدراء البنوك التجارية بالالتزام بالنسب المالية المقبولة لتخفيض حجم التسهيلات و القروض الممنوحة للأفراد .
- استخدام سياسة استهداف التضخم كأحد المفاهيم الحديثة لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، و هي تتمثل في الإعلان الصريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد، أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير و تحقيق استقرار في الأجل الطويل¹.

2- إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم :

المقصود بالسياسة المالية هي تلك السياسة المتعلقة بالأمور المالية للدولة و الهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة و زيادة الإنتاج و منع حدوث التضخم أو الكساد².

في فترات التضخم تلجأ الحكومة إلى خفض الطلب الكلي من خلال التأثير في القدرة الشرائية للأفراد و المؤسسات و ذلك على النحو التالي :

- قيام وزارة المالية ببيع السندات الحكومية أو أدونات الخزينة إلى الجمهور، حيث يعمل هذا الإجراء على سحب جزء من النقد المتوفر في السوق، و بشكل غير مباشر يعني سحب جزء من القوة الشرائية المتاحة للإنفاق الاستهلاكي، بالتالي يقل الطلب و ينخفض معدل التضخم .
- زيادة معدل الضرائب على السلع عموماً لتخفيض قدرة السكان على الإنفاق، و ربما يعد تخفيض الإنفاق على السلع الكمالية هو المستهدف من هذا الإجراء لأن أصحاب الدخل المرتفعة سوف يستمر بشراء هذه السلع.
- تخفيض الإنفاق الحكومي الذي بدوره سيؤدي إلى خفض النقد المتداول³.

إن استخدام أدوات السياستين النقدية و المالية يجب ألا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي على سبيل المثال: في أوقات التضخم يتطلب من السياسة المالية أن تعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي، بالمقابل أن تكون السياسة النقدية سياسة نقدية بمعنى أن تعمل على تخفيض عرض النقد مثلاً، فإذا عملت عكس ذلك فإن الأهداف بين السياستين ستكون متضاربة، و تؤدي بالاقتصاد إلى الشلل لذا يجب أن يكون هناك تنسيق في عمل السياستين⁴.

¹أياد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص299 - 300.

²طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص166.

³أياد عبد الفتاح النصور، مرجع سابق، ص199.

⁴كامل علاوي كاضم الفتلاوي، حسين لطيف كاضم الوبيدي، مرجع سابق، ص277.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق، ومن خلال استعراض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة ، اتضح لنا ان العرض النقدي بمختلف مجتمعاته (M_1 ، M_2 ، M_3 ، M_4) تمثل كمية النقود المتداولة في المجتمع وتتكون من عدة مفاهيم بحسب درجة سيولتها ، كما أن الكتلة النقدية تحدد من قبل كل من البنك المركزي و البنوك التجارية والحكومة ممثلاً في الخزينة العمومية .

تعتبر السياسة النقدية وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات المباشرة والغير مباشرة، والتي تمثل عامل مهم في تحقيق هدف الاستقرار النقدي وبالتالي التحكم بكمية النقود، وذلك بالموازات مع آليات السياسة المالية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية في الحد من التضخم .

فيما يتعلق بالتضخم فقد تعددت النظريات المفسرة له، منها من خلصت أن السبب الرئيسي في ارتفاع المستوى العام للأسعار يرتبط بشكل مباشر بحجم المعروض النقدي مع الاختلاف في آلية حدوث ذلك

(النظرية الكمية للنقود، والنظرية النقدية الحديثة)، بالإضافة إلى النظرية الكينزية التي اتت بمفاهيم جديدة لنقود (تفضيل السيولة) وربطت التضخم بعوامل عديدة أخرى، في المجلد جميعها تشير في انه يظهر في الارتفاع المتتالي للأسعار وتدهور القدرة الشرائية للعملة.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الى قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار من جهة وإلى تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم من جهة أخرى، بحيث يتم التركيز على تحديد الأسباب التي أدت الى ارتفاع مستويات الأسعار .

**الفصل الثاني: واقع العرض
النقدي والتضخم في الجزائر
1990 – 2018**

تمهيد :

شهدت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 1990 - 2018 العديد من التطورات المتسارعة والأحداث المتتالية بداية من إعادة هيكلة السياسة النقدية على إثر الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وصولاً إلى تبني سياسة التمويل غير التقليدي في محاولة لتصحيح الاختلال النقدي بما يتناسب ووضعية الاقتصادية السائدة، الأمر الذي أثر على حجم ومبررات التوسع النقدي الذي صاحبه تطور في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من ظاهرة التضخم خصوصاً مع بداية التسعينات.

من هذا المنظور سنتعرف في هذا الفصل على مراحل توسع العرض النقدي، مكوناته، مقابلاته، وتدرج معاملات التضخم والعوامل المسببة لها، وكذا التدابير المتخذة من الدولة الجزائرية في مكافحة التضخم من خلال السياسة النقدية والمالية.

المبحث الأول: العرض النقدي في الجزائر 1990 – 2018

سعت السلطة النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر إلى تحقيق هدف الاستقرار النقدي بما يتلائم وحجم النشاط والنمو الاقتصادي، وهذا ضمن متطلبات قانون النقد والقرض 10/90 والذي ربطت من خلاله سياسة عرض النقود بتوجهات السياسة النقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة، تضمن هذا المبحث:

- عرض النقود في ظل قانون النقد والقرض 10/90.

- تطور مكونات الكتلة النقدية.

- تطور مقابلات الكتلة النقدية.

المطلب الأول: عرض النقود في ظل قانون النقد والقرض 10/90

كان لزاما على الدولة الجزائرية تعديل جذري لسياساتها المتبعة في مجال النقد والائتمان تماشيا و تبنيتها مسار اقتصادي جديد وتطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي.

أولا: الإصدار النقدي

تولى قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 مهمة إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري وقد تضمن هذا القانون الجهات المسؤولة عن خلق النقود بمختلف أنواعها، حيث تقع وظيفة إصدار النقود القانونية في الجزائر تحت مسؤولية بنك الجزائر، وهذا ما نصت عليه المادة 04 من قانون النقد والقرض والتي جاء فيها " يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية، والقطع النقدية المعدنية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني في هذا القانون دون سواه. " ¹ وتتولى البنوك التجارية في الجهاز المصرفي الجزائري مهمة خلق نقود الائتمان (الودائع) عن طريق تلقي الودائع من الجمهور ومنح القروض، بالإضافة إلى خلق وسائل الدفع وتسييرها وهذا وفق المادة 110 من قانون النقد والقرض، والتي تنص على " تتضمن الأعمال المصرفية، تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل. " ² وقد هدف القانون 10/90 إلى توفير الاستقرار النقدي من خلال:

¹ المادة 04 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان 1410 هـ.

² المادة 110 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان 1410 هـ.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

- استعادة البنك المركزي قمة النظام المصرفي ومسؤولية تسيير السياسة النقدية، حيث يعود للبنك المركزي حق إصدار النقود حسب المادة 04 .
- إنشاء السوق النقدية.
- تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بطريقة نشطة.
- إدخال عوامل التعديل النقدي مثل النسب البنكية والاحتياطات وسوق الإقراض.

ثانيا: أدوات بنك الجزائر في الرقابة النقدية

لقد أقر الأمر 11/03 الصادر سنة 2003 و من بعده الأمر 04/10 سنة 2010 بإضافة إلى مجموعة من التعليمات الصادرة من بنك الجزائر، عددا من الآليات التي تهدف إلى التحكم في التوسع النقدي للبنوك التجارية يمكن تصنيفها إلى ثلاث محاور أساسية:

1- التحكم في تطور المؤشرات النقدية: وذلك عن طريق تحديد معدلات مختلف المؤشرات النقدية وخاصة منها معدلات التضخم المستهدفة، معدلات نمو القروض المصرفية ومعدلات نمو الكتلة النقدية وذلك تبعا للتطورات الاقتصادية الكلية.

2- التحكم في النشاط الافتراضي للمصارف: وذلك عن طريق عدد من الآليات التي تتيح لبنك الجزائر التحكم في قدرة البنوك على توليد النقود ومن أمثلتها سقف إعادة الخصم وسقف نسب الفوائد المدينة وسقف هامش الربح المصرفي، شروط إعادة تمويل البنوك التجارية بإضافة إلى تحديد سقف ائتمانية متعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية الغير مهيكلية.

وبالنظر إلى هذه الأدوات فإن أغلبها تم استخدامها من قبل بنك الجزائر في فترة التسعينات أين كان الاقتصاد يعاني من آثار تضخمية كبيرة، ومن الانعكاسات السلبية الناتجة في هذه المرحلة الانتقالية باتجاه اقتصاد السوق.

3- التحكم في السيولة المصرفية: يعتبر هذا المحور من أهم أهداف السياسة النقدية في الوقت الحالي نظرا لما تحتويه البنوك التجارية من فائض في حجم السيولة، حيث يسعى بنك الجزائر من خلال مجموعة الأدوات غير المباشرة إلى السيطرة على الأموال الحرة كالمصارف التجارية وذلك من خلال

سياسة الاحتياطي الإجباري وتقنيات مستحدثة أخرى تهدف إلى سحب فائض السيولة من المصارف التجارية¹.

ثالثا: تبني آلية التمويل غير تقليدي

يعرف التمويل غير التقليدي على أنه: " سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي ، عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة "

1- أدوات السياسة النقدية غير التقليدية: تركز السياسة النقدية غير التقليدية على عدة أدوات أهمها:

1-1 أسعار الفائدة الصفرية: تتبع البنوك المركزية أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح.

1-2 التيسير الكمي: وهي الأداة المستخدمة في الاقتصاد الجزائري ويقوم به البنك المركزي عند محاولته للحد من الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائضا من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)².

تم اللجوء إلى سياسة التيسير الكمي للمرة الأولى في اليابان بداية من سنة 1990، وهذا بعد حالة الانكماش الذي عرفها الاقتصاد الياباني، وبعد عجز السياسات النقدية التقليدية والتي في العادة تستهدف أسعار الفائدة قصيرة الأجل من خلال سياسة السوق المفتوحة من بيع وشراء لسندات الخزينة، أو من خلال الاحتياطات لدى البنك المركزي، هذا الأخير قام بتطبيق هذه السياسة عن طريق بيع السندات الحكومية للقطاع المالي والذي من بينها القطاع المصرفي، وكون هذه السياسة اعتمدت على سعر فائدة صفري فهذا أدى إلى زيادة نسبة الاحتياطي وبالتالي الرفع من حجم القروض الموجهة للاقتصاد الحقيقي، والرفع من حجم السيولة الأمر الذي أدى إلى التخفيف من حدة الانكماش. كان سعر الفائدة في اليابان 7% وبعد تطبيق هذه السياسة قام البنك المركزي الياباني بتخفيض هذه النسبة إلى 0% مع نهاية نفس السنة.³

¹ علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1990-2009، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص186-187.

² علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2013، ص64-67.

³ مطاي عبد القادر، راشدي فتحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، تجربة كل من اليابان والولايات م أ، مجلة رؤى الاقتصادية، ص13-14.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

قام البنك الفدرالي الأمريكي باللجوء هو الآخر إلى التيسير الكمي كأداة لعلاج مخلفات الأزمة المالية لسنة 2008، حيث استمرت العملية إلى غاية أواخر 2014 بحصيلة إجمالية قدرت ب 2.85 ترليون دولار.

كانت المملكة المتحدة أيضا من بين البلدان التي اتبعت هذه السياسة ما بعد 2008، وذلك كرد فعل على الهبوط الحاد في الطلب الناشئ عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وكذلك لغرض معالجة النقص في كميات النقود في الاقتصاد البريطاني¹، من جهة أخرى واجهت الاتحاد الأوروبي صعوبات في تطبيق هذه السياسة، ويمكن إرجاع ذلك لخصوصيات الاقتصاد في منطقة اليورو القائم على عدة حكومات وكذلك عمل البنك المركزي الأوروبي على إبقاء التضخم تحت السيطرة.

فتح المجال أمام تمويل غير تقليدي في الجزائر من خلال القانون 10/17 المؤرخ في 20 محرم 1439 هـ، الموافق 11 أكتوبر 2017 والتي تنص المادة 45 فيه على: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بالشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص" في :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

تتخذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة .
- توازن ميزان المدفوعات .

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم².

¹ عبد العزيز شويش عبد الحميد، بشرى عبد الباري احمد، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، ص129-131.

² القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11-10-2017 المتمم للأمر رقم 11/03، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017 م.

2- أسباب لجوء الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي:

- الوضع الاقتصادي المتأزم نتيجة الصدمة النفطية العكسية بداية من سنة 2014 وخوف الحكومة الجزائرية من الاستدانة الخارجية .
- انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك سنة 2015 و 2016 .
- استمرار انخفاض احتياطات الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية .
- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول السنوي مقارنة بالسعر المرجعي للإعداد الميزانية .
- تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية في مقابل أهم العملات العالمية، وهذا ما حتم على بنك الجزائر إلى عدم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تخطي الأزمة المالية.

وتضمن القانون 10/17 ما يلي : " وضع سياسة استثنائية لمدة خمس سنوات يتم الاعتماد فيها على التمويل غير التقليدي لتدارك العجز في ميزانية العمومية، وهذا ما يتطلب إصلاحا جذريا للمنظومة الجبائية . "

شراء سندات الخزينة العمومية بطريقة مباشرة: قبل القانون 10/17 كان بنك الجزائر يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية بقيمة محددة ب 10% من الإيرادات العادية للدولة لسنة N-1 على أن يكون الاستحقاق خلال 240 يوم، وتتم عملية البيع والشراء من خلال السوق بين البنوك، وبعد صدور قانون 10/17 أصبح بنك الجزائر يقوم بتمويل الخزينة العمومية مباشرة بشراء السندات التي تصدرها، أي لا تتم العملية من خلال سوق ما بين البنوك، علما أن قيمة السندات هي قيمة العجز الذي تعاني منه الخزينة العمومية .

سقف الإصدار النقدي: قبل القانون 10/17 كان يتم تحديد سقف إصدار النقود بشكل أساسي وفق نظام التغطية بفوائض الذهب النقدي والعملات الأجنبية (القيمة الكلية للفوائض لدى الدولة)، والبنك المركزي لا يقوم بتداولها محليا بل يحولها إلى عملة وطنية أي يتم إصدار مقابل نقدي محلي للفوائد المحققة.

بعد صدور قانون 10/17 تم تغيير حدود الإصدارات النقدية من طرف البنك الجزائر لتمويل الخزينة

العمومية فسقف الإصدار أصبح غير محدود بقيمة معينة بل أصبح محددًا بقيمة عجز الخزينة العمومية¹.

¹ أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد

المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور مختلف مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة التي تلي إصدار قانون النقد والقرض 10/90.

الجدول رقم(3): تطور مكونات الكتلة النقدية ما بين (1990-2018)

السنوات	النقد المتداول	ودائع تحت الطلب	M_1 النقود	$M_1\%$	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	$M_2\%$
1990	134.9	135.1	270	—	72.9	143	—
1991	157.2	167.7	324.9	20.3	90.2	415.2	21
1992	184.8	184.8	369.7	13.7	146.1	515.9	24.2
1993	211.3	235.5	446.9	20.8	180.5	627.4	21.6
1994	222.9	252.8	475.8	6.4	247.6	723.5	15.2
1995	249.7	269.3	519.1	9.1	280.4	799.5	10.5
1996	290.8	297.2	589.1	13.4	325.9	915	14.4
1997	337.6	333.7	671.5	13.98	409.9	1081.5	18.1
1998	390.4	435.9	826.3	23	766	1592.4	47.2
1999	439.9	465.1	905.18	9.5	884.1	1789.3	12.3
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13
2001	577.2	661.3	1238.5	18.1	1235	2473.5	22.2
2002	664.7	751.6	1416.3	14.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	862.1	1643.5	16	1656	3299.5	13.7
2004	874.3	1291.3	2165.6	31.7	1478.7	3644.3	10.4
2005	921	1561.5	2437	12.5	1632.9	4070.4	11.6
2006	1081.4	2086.2	3167.6	29.9	1766.1	4933.7	21.2
2007	1284.5	2994.1	4233.6	33.6	1761	5994.6	21.5
2008	1540	3424.9	4964.9	17.2	1991	6955.9	16
2009	1829.4	3114.8	4944.2	-0.5	2228.9	7173.1	3.1
2010	2098.6	3657.8	5756.4	16.4	2524.3	8280.7	15.4

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

19.9	9929.2	2787.5	24	7141.7	4570.2	2571.5	2011
10.9	11015.1	3333.6	7.5	7681.5	4885.2	2952.3	2012
8.4	11941.5	3691.7	7.3	8249.8	5045.8	3204	2013
14.6	13686.8	4083.7	16.4	9603	5944.1	3658.9	2014
0.1	13704.5	4443.4	-3.6	9261.1	5053.1	4108.1	2015
0.8	13816.3	4409.3	1.5	9407	4909.8	4497.2	2016
8.3	14974.6	4708.5	9.1	10266.1	5549.1	4116	2017
11	16636.7	5232.6	11	11404.1	6477.3	4926.8	2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الوحدة: مليار دج

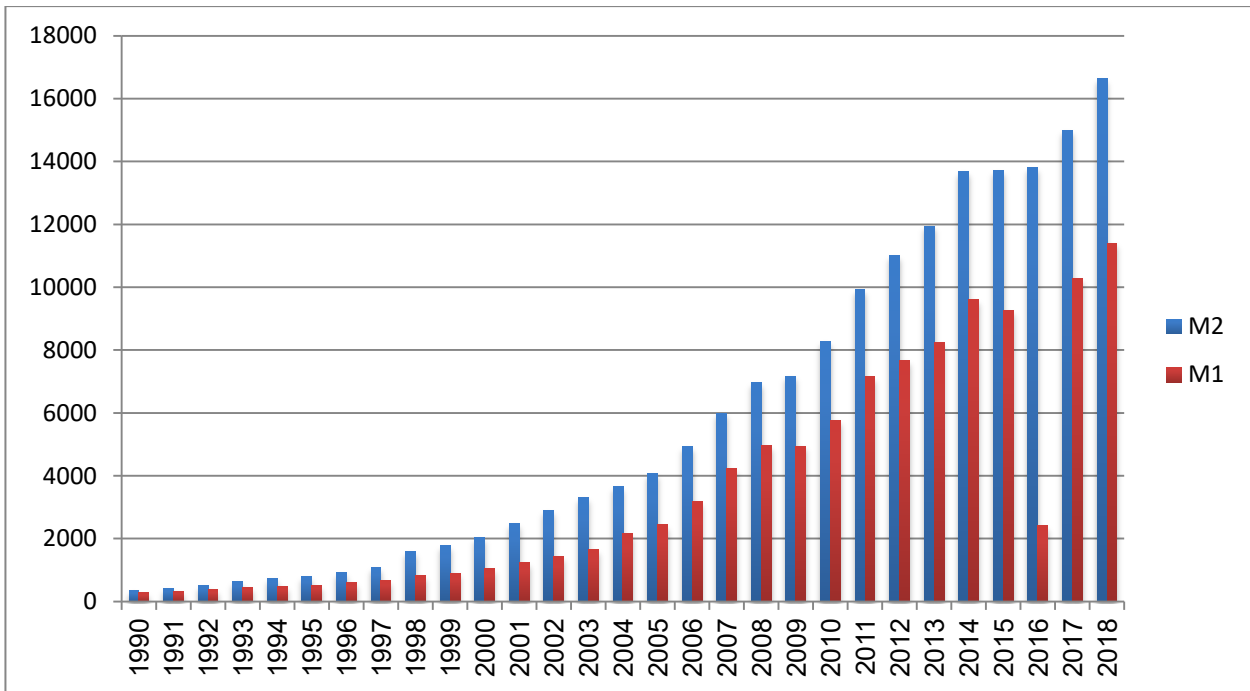
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 23 النقود والقروض.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2016، رقم 34: جوان 2016.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2019، رقم 46: جوان 2019.

ملاحظة: تضم الودائع تحت الطلب كل من (ودائع الاطلاع، ودائع لدى الخزينة، ودائع لدى حساب البريد الجاري).

الشكل رقم (4): تطور M_1 و M_2



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

أولاً: مسار الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000

شهدت هذه المرحلة إصلاحات اقتصادية شاملة تزامنا مع انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث دخلت الجزائر في اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية والتي أثرت على منهج السياسة النقدية المتبعة، وذلك من خلال إعادة الاعتبار للبنك المركزي باعتباره السلطة النقدية للدولة الجزائرية، والذي أسند إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على التوسع النقدي في الجزائر.

من خلال الشكل رقم (4) يمكن التفريق بين عدة توجهات أساسية لتطور الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة تمتد المرحلة الأولى من 1990-1994 والتي نلاحظ فيها ارتفاع حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع والضيق، وذلك بمعدل سنوي متوسط قدره 15.3% بالنسبة لـ $M1$ و 20.5% بالنسبة لـ $M2$ ، يرجع ذلك إلى توجهات السياسة النقدية نحو التوسع والتي هدفت بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية واحتياطات الائتمان، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

أما خلال الفترة الثانية 1994-2000 بدأ العرض النقدي يتباطأ نسبياً وذلك راجع إلى تبني البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية صارمة بهدف تقليص الكتلة النقدية في حدود 14% خلال هذه الفترة، تماشياً مع دخول الإصلاحات الاقتصادية موضع التطبيق الفعلي، تطبيقاً لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي من أهدافه، التحكم في التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية.

تمثل M_1 بشقها النقدي المتداول والودائع تحت الطلب الجزء الأكبر طلباً من حجم المعروض النقدي .
النقد المتداول: مثلت النقود القانونية حوالي 38% من مجموع الكتلة النقدية سنة 1991 بمقدار 157.2 مليار دينار جزائري و 24% سنة 2000 بمقدار 484.5 مليار دينار جزائري حيث شهد حجمها نمواً مستمراً لكن بنسبة أقل من عناصر العرض النقدي الأخرى.

ودائع تحت الطلب: وتتكون من الودائع لدى البنوك التجارية و الودائع التجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار وودائع الأموال الخاصة في الخزينة .

انتقلت من 135.1 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 563.7 مليار دينار جزائري سنة 2000 حيث مثلت ما نسبته 27.8 % من المجموع الإجمالي للعرض النقدي، ويعود سبب ارتفاع الودائع الجارية إلى الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها الجزائر بداية من قانون النقد والقرض .

الودائع لأجل: أو أشباه النقود والتي تمثل المكون الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى M1 ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، وتشير هذه الودائع إلى حجم الادخار.

انتقلت من 72.9 مليار دينار جزائري سنة 1990 وصولاً إلى 974.3 مليار دينار جزائري سنة 2000 بما نسبته 48.2% من المعروض النقدي¹.

ثانياً: مسار الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

عرفت الألفية الجديدة زيادة مستمرة في الكتلة النقدية حيث سجلت أكبر نسبة لها سنة 2001 بـ 22.2%، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين: الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية و انطلاق المشاريع الاقتصادية المبرمجة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ بحوالي 525 مليار دينار جزائري لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004².

عرف المعروض النقدي بعد ذلك تراجع وانخفاض في معدل النمو خلال الفترة ما بين 2002 و إلى غاية 2005 أين انتقل من 17.3% لتتخفص إلى 11.6% على التوالي، ويرجع ذلك أساساً إلى تذبذب نمو الودائع لأجل والتي تتمثل في مدخرات الأسر والقطاع الخاص والتي انتقلت من 1485.2 مليار دينار جزائري سنة 2002 لتتخفص إلى 1478.7 مليار دينار جزائري سنة 2004 لتعاود الارتفاع إلى 1632.9 مليار دينار جزائري سنة 2005.

أما بعد سنة 2006 سجلنا نمواً نقدياً وصلت نسبته إلى 25.5% سنة 2007 هذا النمو يرجع أساساً إلى نمو الفوائد البترولية لمؤسسات قطاع المحروقات، وهو ما كان له أثر على زيادة ودائع هذه المؤسسات في البنوك والتي تأخذ صفة ودائع التوفير تحت الطلب، مما يدل عليه حجم نمو الودائع تحت الطلب التي ارتفعت من 2086.2 مليار دينار جزائري إلى 3424.9 مليار دينار جزائري ما بين سنتي 2006 و 2008، وهذا الانتعاش عرف تراجع سنة 2009 أين سجلت فيه الكتلة النقدية مستوى متدني في النمو قدر بـ 3.1% ويعود ذلك أساساً إلى تأثير الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي كان لها أثر على تراجع الفوائد البترولية والذي أثر بدوره على ودائع قطاع المحروقات، الشيء الذي يفسر تراجع الودائع الجارية من 3424.9 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار جزائري سنة 2009.

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7، 2017، ص 27-28.

² الطاهر جليط، العيد قريشي، أثر مقاييس عرض النقد على معدلات التضخم في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03،

2019، ص 17.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

في المجمل عرفت هذه المرحلة انفراد النقود M_1 بالحصّة الأكبر في حجم المعروض النقدي باستثناء سنتي 2002 و 2003 أين تفوقت أشباه النقود بما نسبته 51.1% و 50.1% على التوالي، تبقى أشباه النقود تمثل النسبة الأدنى في الكتلة النقدية مقارنة بنسبة النقود M_1 وهذا يدل على أن الإصلاح البنكي خلال هذه الفترة لم يكن له تأثير كبير على سلوك المدخرين، مما يوضح عدم قدرة البنوك على جذب الادخار البنكي وبالتالي الحد من قدرتها على خلق الائتمان.

ثالثا: مسار الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

استمر المعروض النقدي في الارتفاع بمعدلات ضعيفة مقارنة مع الفترات السابقة، حيث وصل إلى 11941.5 مليار دينار جزائري سنة 2003 أي بمعدل نمو قدره 8.4 مقربة مع 2012 الذي كان معدل النمو فيها 10.9% وفي سنة 2011 بمعدل نمو 19.9%، ليصل سنة 2015 إلى أدنى توسع للكتلة النقدية M_2 بنسبة 0.1% منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990، كما شهد نمو بسيط جدا في عام 2016 بما نسبته 0.8% وهذا في تعارض مع الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 والذي بلغ متوسط نمو M_2 فيها 13.84%، ويعود ذلك إلى انخفاض في حجم الودائع تحت الطلب والتي انتقلت من 5944.1 مليار دينار جزائري سنة 2014 إلى 5153.1 مليار دينار جزائري سنة 2015 وصولا إلى 4909 مليار دينار جزائري سنة 2016، ويعود ذلك إلى انخفاض ودائع مؤسسات قطاع المحروقات نتيجة انخفاض فوائده النفط.

على عكس ذلك شهد عام 2017 نمو معتبر في الكتلة النقدية 14974.6 مليار دينار جزائري بما نسبته 8.4% ليستمر النمو سنة 2018 بما قدره 16636.7 مليار دينار جزائري بنسبة 11% كنتيجة لتبني سياسة تمويل غير تقليدي (التيسير الكمي) في الجزائر.

عرفت فترة 2017 - 2018 ارتفاع الودائع تحت الطلب بـ 16.7% ويرجع ذلك السبب إلى ارتفاع ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية 452 مليار دينار جزائري¹.

أما فيما يتعلق بالسيولة الشبه نقدية (الودائع لأجل) فقد عرفت نموا قدره 11.8% بزيادة القدرة بـ 524.1 مليار دينار جزائري، وارتفاع في حصة النقد المتداول ضمن الكتلة النقدية بزيادة قدرها 80.9 مليار دينار جزائري كنتيجة للتيسير الكمي.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 192.

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن عرض النقود مرتبط بالعديد من المتغيرات في الاقتصاد والتي تختلف درجة تفسيرها للنقد من اقتصاد لآخر بحسب درجة تطور الجهاز المالي والمصرفي، وكذا العادات والسلوك المصرفي في البلد وتتمثل أهم هذه التغيرات بما يعرف بمقابلات الكتلة النقدية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مسار مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

أولاً: صافي الأصول الخارجية

وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الأجنبية القابلة للتحويل كالدولار واليورو والذهب النقدي، منقوصاً منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي¹.

كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط بحوالي 97% من إجمالي مداخله يبرر جزء كبير من الإصدار النقدي الأولي (النقود القانونية) عن طريق التعامل الاقتصادي سوناطراك، والذي يقوم بالتنازل عن مداخله بالعملة الصعبة الناتجة عن تصدير النفط لبنك الجزائر والذي بدوره يقوم بإصدار ما يقابلها من العملة الوطنية (الدينار الجزائري) وضخها في دفاتر البنوك التجارية العاملة داخل الجهاز المصرفي الجزائري²، حيث تدخل هذه الودائع في مكونات المعروض النقدي.

الجدول رقم (4): صافي الأصول الخارجية ما بين 1990-2018

السنوات	صافي الأصول الخارجية	نسبة التغير %	السنوات	صافي الأصول الخارجية	نسبة التغير %	السنوات	صافي الأصول الخارجية	نسبة التغير %
1990	6.5	-	2000	775.9	357.4	2010	11997	10.2
1991	24.2	2.72	2001	1310.7	68.9	2011	13992	16.6
1992	22.6	-6.7	2002	1755.7	33.95	2012	14940	6.7
1993	19.6	-13.3	2003	2342.6	33.4	2013	15225	1.9
1994	60.3	207.6	2004	3119.2	33.1	2014	15735	3.3
1995	26.2	-56.5	2005	4179.7	33.9	2015	15375	-2.2
1996	133.9	410.6	2006	5515	31.9	2016	12596	-18

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 68.

² نوال بلعواد، مسعود زموري، تأثير إيرادات النفط على المعروض النقدي في الجزائر 1990-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 163.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

1997	350.3	161.6	2007	7415.5	34.4	2017	11227	-10.9
1998	280.7	-19.8	2008	10247	38.1	2018	9795.5	-12
1999	169.6	-39.5	2009	10886	6.2			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، بنك الجزائر. الوحدة: مليار دج

شهدت فترة التسعينات بداية من العام 1991 تضاعف الموجودات الخارجية حيث سجلت الدولة نمو سنوي قدر بـ 27٪، وذلك في حدود 24.2 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 1990 البالغة 6.5 مليار دينار جزائري، انخفضت في سنتي 1992-1993 وذلك بمعدل نمو سالب 6.7٪ و 13٪ على التوالي لتعاود الارتفاع سنة 1994 إلى ما قدره 6.3 مليار دينار جزائري بسبب خفض العملة الوطنية بمقدار 40.17٪ في 12 أفريل وتطبيقا للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، ثم تبعه انخفاض سنة 1995 ليعود ويرتفع في أكبر نسبة نمو للأصول الخارجية طيلة فترة الدراسة 410.6٪ بما قدره 107.7 مليار دينار جزائري، لتواصل الارتفاع سنة 1997 ثم تعاود تسجل انخفاض ما بين 1998-1999 بمعدل نمو سالب 19.8٪ و 39.5٪ على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط .

ارتفعت مجددا بشكل كبير سنة 2000 في حدود 775.9 مليار دينار جزائري بما نسبته 357.4٪، ويعود ذلك لزيادة احتياطي الصرف الناتج عن ارتفاع أسعار النفط بمقدار 4.57 مرة .

تميزت بداية الألفية الجديدة من سنة 2002 وحتى سنة 2008 بنمو إيجابي بالرغم من تزامن هذه الفترة مع تسديد الجزائر لديونها الخارجية باستخدام احتياطياتها من الصرف، وذلك يعود لارتفاع العوائد البترولية، إلا أنه وفي سنة 2009 ونتيجة لمخلفات الأزمة المالية العالمية، تراجعت عائدات الصادرات النفطية ومعها تراجع معدل النمو إلى 6.23٪ .

عرفت السنوات من 2010 وحتى 2014 معدلات نمو تتراوح ما بين 10.2 % و 1.9% فيما كانت سنة 2015 بداية لتقلص الموجودات الخارجية حيث سجلت نسبة 2.2- %، واستمر هذا التقلص في السنوات الثلاثة اللاحقة إلى غاية 2018 بما نسبته 18- % و 10.9- % و 12.8- %، وهذا تزامنا مع العجز الحاصل في ميزان المدفوعات على إثر الصدمة النفطية العكسية بداية من أواخر سنة 2014 وحتى نهاية فترة الدراسة.

تجدر الإشارة إلى أن التحويلات الخارجية إلى الجزائر تمثل جزء بسيط من صافي الموجودات الخارجية، وذلك يعود لعدم توفر الآليات المناسبة لاستقبال هذه التحويلات كون لا توجد فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، وارتفاع نسبة الفائدة في البنوك الأجنبية الأمر الذي أدى إلى مرور أغلب التحويلات المالية عبر السوق الموازية والذي يمثل خسارة في احتياطيات للصرف الأجنبي .

ثانياً: القروض الموجهة للدولة

وهي الذمم على الخزينة العمومية التي تنشأ عن طلب قروض من البنك المركزي ومن الأفراد والمؤسسات المالية، تستعمل هذه القروض في تمويل النفقات العمومية وتشمل:

- السلفيات المقدمة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية.
- سندات الخزينة العمومية التي تكتتب بها المؤسسات البنكية والمالية .
- سندات الخزينة العمومية المصدرة للجمهور .
- ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي من بينها الحسابات البريدية¹.

الجدول رقم (5): القروض الموجهة للدولة 1990-2018.

السنوات	القروض الموجهة للدولة	نسبة % التغير	السنوات	القروض الموجهة للدولة	نسبة % التغير	السنوات	القروض الموجهة للدولة	نسبة % التغير
1990	167	-	2000	677.5	-20	2010	-3393	-2.8
1991	158.9	-4.8	2001	569.7	-15.9	2011	-3307	0.4
1992	226.9	42.7	2002	578.6	1.5	2012	-3335	-2.1
1993	527.8	132.6	2003	423.4	-26.8	2013	-3235	-3
1994	468.5	-18.2	2004	-20.6	-104.9	2014	-1992	-38.4
1995	401.5	-14.3	2005	-933.2	4530.1	2015	567.5	128.5
1996	280.5	-30.1	2006	-1304	39.7	2016	2682.2	372.6
1997	423.6	51	2007	-2193	68.2	2017	4691.9	74.9
1998	723.1	70.7	2008	-3627	65.4	2018	6325.7	34.8
1999	847.8	17.2	2009	-3489	-3.8			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، بنك الجزائر. الوحدة: مليار دج

عرفت القروض الموجهة للدولة (الحكومة) بداية التسعينات تراجع في معدلها قدر بـ 4.8 % عام 1991 و هذا كنتيجة لتقليص الدولة في تمويل نفقاتها من خلال الإصدار النقدي، شهدت الفترة 1992 و 1993 ارتفاع في معدل النمو بواقع 42.7 % و 132.6% بسبب إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري و تحويل الديون المصرفية على الدولة إلى سندات حكومية، لتسجل بعدها السنوات 1994 و 1995 و 1996 تراجع في حجم هذه القروض بتحقيق معدل نمو سالب وصل في السنة الأخيرة إلى 30.1 - %، أي تدني بفرق 188 مليار دينار جزائري عن 1994 و يرجع ذلك إلى تحسين الإيرادات من الجباية البترولية مما أدى إلى تقلص الدين العام الداخلي (الذمم على الخزينة).

¹ خباياة عبد الله، مرجع سابق، ص35.

الأعوام 1997 و 1998 و 1999، ارتفعت فيها القروض بانقلابها من 423.6 مليار دينار إلى 847.5 مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط و الاحتياطات من العملة الأجنبية و سعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى عجز الخزينة العمومية و حصولها على تسبيقات في الحساب الجاري من البنك المركزي، و الاقتراض من السوق النقدية .

شهدت مجموع الحقوق على الدولة في السنوات الأولى من الألفية الجديدة انخفاض تدريجيا تماشيا مع السياسة المالية المتبعة حيث بلغت هذه القروض (677.5 ، 569.7 ، 578.6 ، 423.4) مليار دينار جزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2003 على التوالي و (20.6، -933.2، -1304.1، -2193.1، -3627.3، -3488.9، -3392.9، -3306.6، -3334.6، -3235.4، -1992.3) مليار دينار جزائري ما بين 2004 و 2014، يرجع هذا إلى التقليل المتدرج لمدىونية الخزينة العمومية و استمرار تراكم الادخارات المالية من طرف هذه الأخيرة، والتي أصبحت تعتبر دائن صافي بالنسبة لمجموع النظام المصرفي بداية من سنة 2004¹.

صافي القروض المقدمة للدولة عرف ارتفاعا من جديد بداية من سنة 2015 بمقدار 128.5٪ ، وانتقل من 2682.9 مليار دينار جزائري سنة 2016 إلى 4691.9 مليار دينار جزائري في 2017 " تحت أثر زيادة مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، الناجم عن الشراء المباشر لسندات الخزينة وذلك في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ قدره 2485 مليار دينار والذي خصص منه 570 مليار دينار جزائري لتغطية الاحتياطات التمويلية للخزينة العمومية وخصص 1615 مليار دينار جزائري لتمويل كل من الدين العمومي والصندوق الوطني للاستثمار"².

ثالثا: القروض الموجهة للاقتصاد

تمثل القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الإقراض منه وسياسة إعادة الخصم.
- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين، باستعمال الشيكات وأدوات السحب³

¹وفاء حمدوش، مرجع سابق، ص 300.

²بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

³علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مرجع سابق، ص 31.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

نظرا لأهمية القروض المقدمة للاقتصاد في مكونات الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية، يتدخل بنك الجزائر لتوجيه سياسة منح القروض من طرف البنوك وذلك لتفادي المبالغة في منح الائتمان.

الجدول رقم(6): القروض الموجهة للاقتصاد 1990-2018

السنوات	نسبة التغير %	القروض الموجهة للاقتصاد	السنوات	نسبة التغير %	القروض الموجهة للاقتصاد	السنوات	نسبة التغير %	القروض الموجهة للاقتصاد
1990	-	246.9	2000	-13.6	993.7	2010	5.9	3268.1
1991	31.9	325.8	2001	8.5	1078.4	2011	14	3726.5
1992	26.5	412.3	2002	17.4	1266.8	2012	15.1	4287.5
1993	-46.5	220.2	2003	8.9	1380.2	2013	20.3	5156.3
1994	38.8	305.8	2004	11.2	1535	2014	26.1	6504.6
1995	84.9	565.6	2005	15.9	1779.8	2015	11.9	7277.2
1996	37.3	776.8	2006	7.1	1905.4	2016	8.7	7909.9
1997	-4.5	741.2	2007	15.7	2205.2	2017	12.3	8880
1998	22.2	906.1	2008	18.6	2615.5	2018	12.3	9976.3
1999	26.9	1150.7	2009	18	3086.5			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، بنك الجزائر. الوحدة: مليار دج

عرفت هذه القروض في بداية التسعينات وحتى نهايتها نمو في معدلاتها ما بين 22.2٪ و 84.9٪ باستثناء سنتي 1993 و 1997 والتي تقلصت بما معدله 46.5٪ و 4.6٪ على التوالي.

باستثناء سنة 2000 والتي سجلت نمو سالب، عرفت القروض المقدمة للاقتصاد اتجاه تصاعديا بزيادة نموها بوتيرة ضعيفة من سنة إلى أخرى، وصل الفرق ما بين 2001 و 2018 ما قيمته 8897.9 مليار دينار جزائري .

بشكل عام ومن خلال التحليل السابق لمقابلات الكتلة النقدية يتضح أنه هناك تدرج في تفسير هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة، ففي فترة التسعينات كانت الكتلة النقدية تتبع بالدرجة الأولى صافي القروض الداخلية (القروض الموجهة للدولة، القروض الموجهة للاقتصاد)، على العكس من ذلك تولت الموجودات الخارجية بشكل عام وإيرادات قطاع المحروقات بشكل خاص ترجمة الجزء الأكبر من الزيادة في النقد من سنة 2001 وحتى سنة 2014، لتعود بعد ذلك للقروض المقدمة للدولة لتشكل المصدر الرئيسي

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

لتوسع M_2 ، كنتيجة لتغطية العجز في الخزينة العامة من طرف البنك المركزي بعد تبني سياسة التيسير الكمي.

المبحث الثاني: ظاهرة التضخم في الجزائر 1990 – 2018

كانت معدلات التضخم في الجزائر مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، والتي تحددت فيه الأسعار بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للعملة الوطنية، الأمر الذي تغير بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق والذي شهدت فيه الجزائر موجة من الضغوط التضخمية سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- التضخم والفجوة التضخمية .
- أسباب التضخم في الجزائر.
- دور السياسة النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: التضخم والفجوة التضخمية

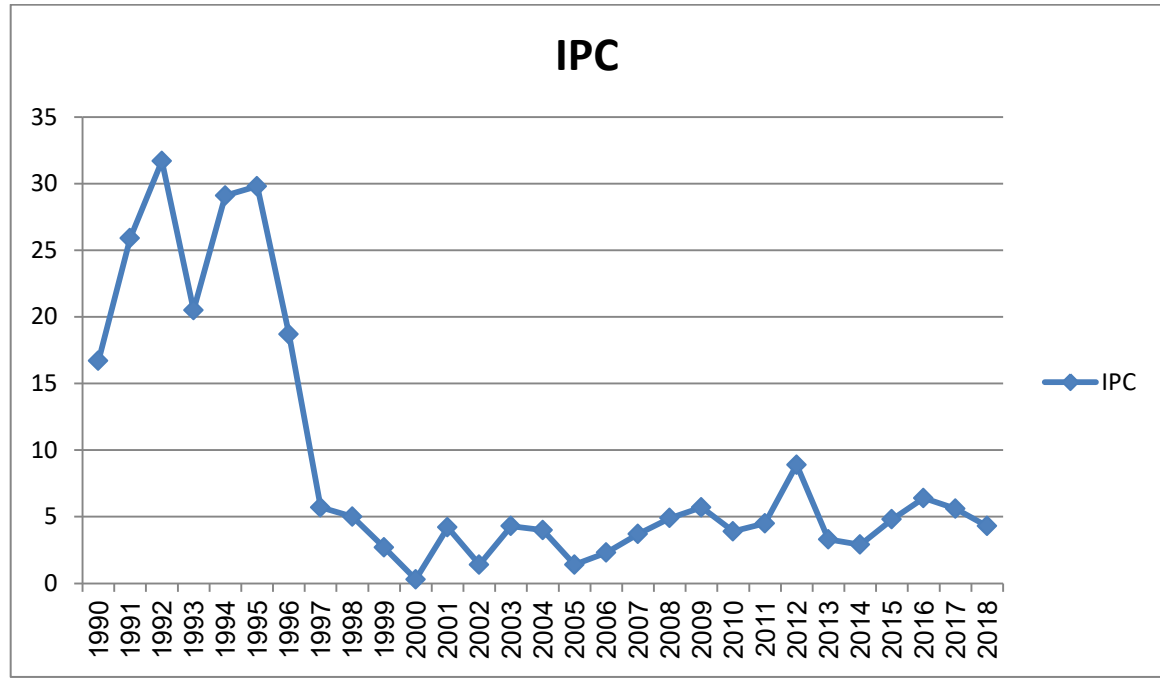
تعددت طرق قياس التضخم في الجزائر حسب مختلف الهيئات الدولية والمحلية التي تقوم بقياس معدلات التضخم، وتستند الجزائر في تعريفها للتضخم بالدرجة الأولى بالمقاييس التي تركز على الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات، وما يقابلها في القدرة الشرائية للعملة الوطنية، سنتطرق في ما يلي إلى تحليل تطور أهم هذه المؤشرات في الجزائر .

أولاً: التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) IPC

الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أقدم المؤشرات لقياس التضخم وأكثرها استخداما في معظم اقتصاديات العالم، والمعتمد أيضا في الجزائر.

هناك ثلاث عوامل أساسية تفسر وتحدد التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، زيادة الكتلة النقدية، الأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة (حبوب ومواد استهلاكية)، وأسعار الفواكه والفواكه الطازجة .

الشكل رقم (5): تطور معدل التضخم 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(1).

من خلال الشكل الملاحظ أعلاه، نلاحظ أن تطور معدل التضخم مر بثلاث مراحل هامة خلال الفترة 1990-2018.

المرحلة الأولى 1990-1994: عرفت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم حيث كان أدناها 16.65% سنة 1990، وأعلىها 31.67% سنة 1992، لتسجل بذلك هذه المرحلة أعلى ضغط تضخمي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الضرر بمستويات أسعار المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة .

في إطار برنامج الاستعداد الائتماني في الثالث من أبريل 1994، وما ترتب عنه من تسويات وخصوصا المتعلقة بتحرير الأسعار، بإضافة إلى التوسع النقدي خلال سنوات هذه المرحلة وارتفاع معدلات السيولة وزيادة في الطلب الكلي لم يقابلها زيادة في العرض الكلي¹.

المرحلة الثانية 1995-2000: بداية من سنة 1996 تناقص معدل التضخم، من 18.68% إلى ما نسبته 0.34% ، ليشهد بذلك الاقتصاد الجزائري لأول مرة منذ تبني سياسة اقتصاد السوق انخفاضا

¹ ابن البار محمد، سنوسي علي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 16، 2016، ص307.

مستمرًا لمعدلات التضخم لمدة خمس سنوات متتالية، تعود هذه النتائج الحسنة إلى تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي ما بين ماي 1995 و 1998 التي تم من خلالها معالجة اختلالات الاقتصاد الجزائري، كما وقد قام على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، بالإضافة إلى أسباب أخرى تعود إلى :

- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة .
- الرفع من أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية سنة 1995 .
- الانتشار الواسع للبطالة وتأثيرها على مستوى الطلب الكلي.

المرحلة الثالثة 2000-2018: سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع سنة 2001 حيث بلغ 4.2٪ وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب 3٪، ويرجع ذلك إلى التوسع في العرض النقدي جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني من 6000 إلى 8000 دج خلال نفس الفترة¹، بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ليعرف تذبذب إلى غاية 2009 أين حقق معدل مرتفع نوعا ما بما نسبته 5.74٪ لتواصل التوترات التضخمية في 2010 لكن بأقل شدة من السابق، أما في سنة 2012 فقد بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه الفترة، حيث قفز بأكثر من 4 نقاط مئوية من 4.52٪ في 2011 إلى 8.9 ٪ وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية في نفس السنة.

بعدما عرف ارتفاعا قويا سنة 2012 بأعلى معدل خلال العشرية سجل التضخم في 2013 تراجعاً وهو الأدنى له منذ 7 سنوات وساهم في احتوائه تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية وكذا انخفاض الأسعار الدولية السنوية للمنتوجات الفلاحية المستوردة²، ليواصل تباطؤه سنة 2014 بمعدل 2.92٪، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث عرفت معدلات التضخم ارتفاعا خلال السنوات الثلاث اللاحقة بما نسبته 4.78 ٪ ، 6.39 ٪ ، 5.59 ٪، يتماشى هذا الارتفاع مع الظرف النقدي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وتراجع قيمة العملة (انخفاض المتوسط السنوي لسعر الصرف الفعلي الإسمي في نهاية 2016 ب 10.1٪)³. لاشك أن هذه المرحلة (2000-2018) تميزت عن المرحلتين السابقتين بمعدلات منخفضة إلى حد معين في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وما

¹ اسمية بلقاسمي، أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 5، 2014، ص22.

² بنك الجزائر التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص179.

³ بنك الجزائر التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص27.

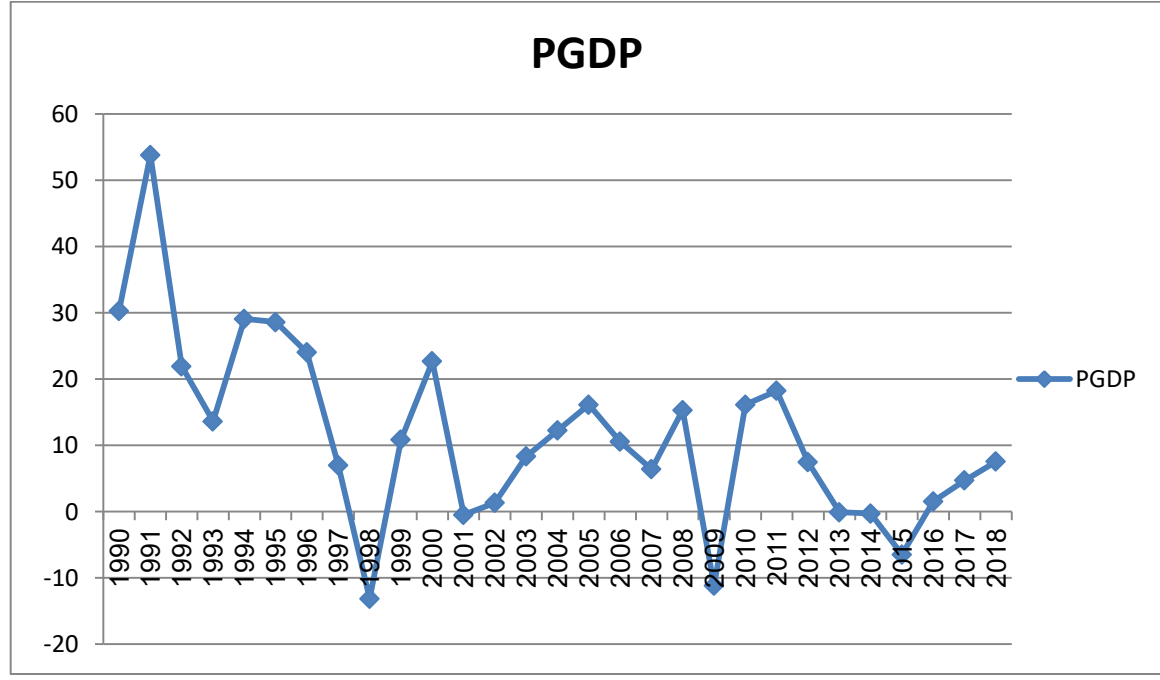
الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

ساهم في ذلك تزامنها مع تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو وهو ما يعكس مدى صرامة السياسة النقدية والمالية التي تطبقها الحكومة من جهة، ومدى الانكماش الاقتصادي وضعف الاستهلاك من جهة أخرى وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي بما يتوافق نوعا ما مع العرض الكلي، وهو ما عاد بالإيجاب على استقرار الأسعار.

ثانيا: المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي (PGDP)

تعتمد العديد من المنظمات الدولية في قياس التضخم على مؤشر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي، ولعل أهمها صندوق النقد الدولي الذي يعتمد عليه كدليل على وجود الضغوط التضخمية في اقتصادات الدول، حيث تدخل في حساب هذا المؤشر جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني (السلع الوسيطة، الإنتاجية والاستهلاكية) على خلاف الرقم القياسي للأسعار المستهلك الذي يحسب بناء على سلة من السلع الاستهلاكية، والذي يعاب عليه في الجزائر اقتصره على عينة ضيقة تضم في الغالب الجزائر العاصمة وبعض المدن الكبرى، يوضح المنحنى التالي معدل التغيير السنوي لهذا المؤشر خلال الفترة 1990-2018.

الشكل رقم (6): تطور معدل التغيير السنوي للمخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1990-2018.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الملحق رقم (1).

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن هناك تباين كبير في معدلات المكش الضمني للنواتج المحلي الإجمالي، اتصفت الفترة ما بين 1990-1998 بارتفاع الكبير في معدلات PGDP، حيث كانت أعلى قيمة خلال

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

الفترة الدراسية سنة 1991 بواقع 53.79٪، وتتوافق النسب إلى حد ما مع تلك المسجلة في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك في التسعينيات وهو ما يدل على ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع قيام الحكومة بتغطية عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد الأمر الذي أدى لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، والتي لا تقابلها زيادة في الناتج الفعلي (الحقيقي) ما انعكس طرديا على تحركات PGDP بالموازات مع IPC.

بداية من 1999 إلى 2018 شهد معدل التضخم PGDP تذبذبات حادة في مساره، لا يتوافق ومؤشر التضخم IPC حيث سجلت أقل نسبة له 2009 بـ 11.16٪ في حين سجلت السنة التي تلتها 2010 ارتفاع بنسبة 16.12٪، بفارق قدره 27.28٪ و يعود السبب الرئيسي لهذه التغيرات الحادة إلى احتواء المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي أسعار النفط، والتي عرفت موجة من التقلبات في الأسواق الدولية خلال هذه الفترة بإضافة إلى عدم ثبات العديد من المتغيرات من السلع الوسيطة والإنتاجية.

على الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر من احتوائه على أسعار الجملة والتجزئة على حد سواء، كونه أشمل في تقييمه إلا أنه لا يعد مقياسا جيدا للتضخم لتضمنه للبيانات السنوية والموسمية فقط وعدد كبير من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع، والتي يكون من الصعب تقييم سعرها ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة للقياس في القطاع الغير سلعي مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتريات من طرف المواطنين وهذا يعني أن المؤشر يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات، و لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات¹.

ثالثا: معايير الاستقرار النقدي (الفجوة التضخمية)

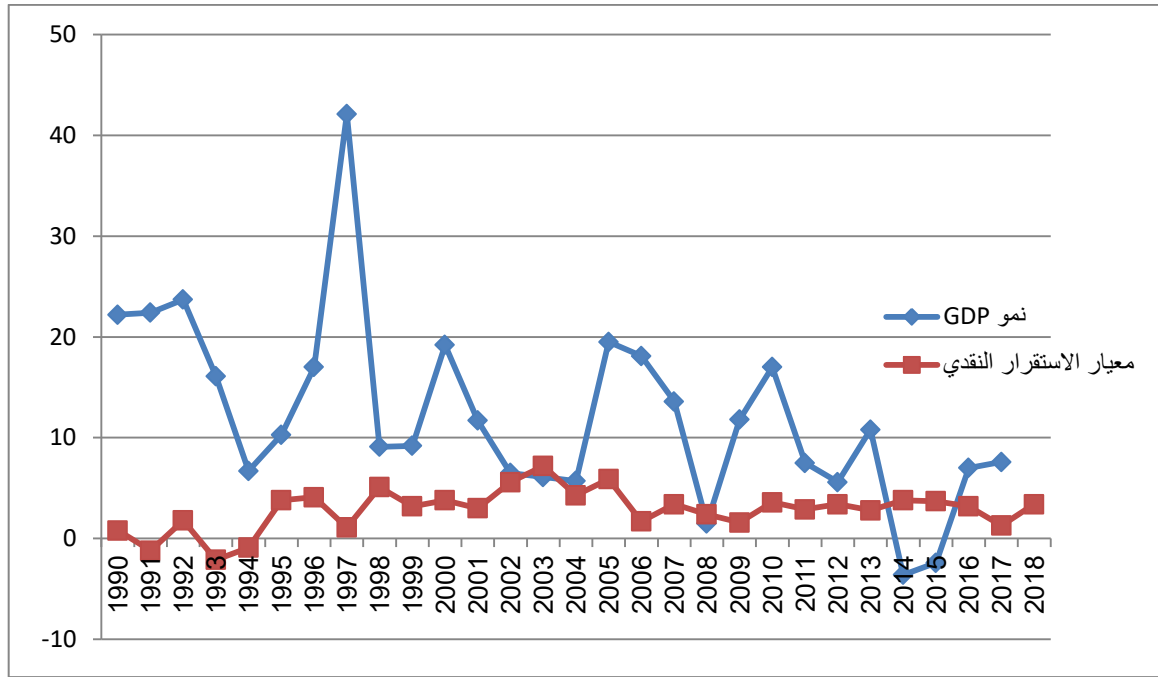
يستخدم معيار الاستقرار النقدي لقياس الاختلال ما بين المعروض النقدي والإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر، ويبنى عليه في الحكم على وجود قوى تضخمية من عدمها، اعتمدنا في حسابنا لهذا المعامل على نسبة التغير للسيولة المحلية M_2 ومعدل الناتج الداخلي الخام GDP.

¹ عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير،

تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة الجزائر، 2012، ص 184.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

الشكل رقم (7): تطور معدل التغير السنوي لمعيار الاستقرار النقدي



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الملحق رقم (1).

يشير معيار الاستقرار النقدي لوجود فجوة تضخمية على طول فترة الدراسة باستثناء سنتي 2015 - 2016 التي حققت فيها قيم سالبة وبالتالي وجود فجوة انكماشية، وهذا ما دل على حدوث نقص في القدرة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات مما أدى إلى انخفاض الأسعار، تبين السنوات 1991-1994 ارتفاع في هذا المؤشر الذي يتوافق و ارتفاع معدلات التضخم في نفس الفترة، وهو ما يدل على عدم وجود توازن ما بين النمو النقدي (M_2) ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، ويرجع ذلك إلى السياسة التوسعية المنتهجة خلال الفترة، هذا وكان التعارض الأكبر سنة 1998 فالزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية لا نجد لها ما يقابلها في سوق الإنتاج بتسجيل معايير الاستقرار النقدي أكبر قيمة له بـ 42.1 ، ويفسر ذلك بعدم توجيه الفائض من M_2 إلى النشاطات الاقتصادية المولدة للقيمة المضافة.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك عدم استقرار نقدي (فجوة تضخمية) وهوما يدل على أن الاقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية طوال فترة الدراسة، وذلك بسبب اختلال وتيرة النمو بين معدل النمو السنوي للمعروض النقدي مع المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما دفع الأسعار نحو الارتفاع نتيجة ارتفاع الطلب الكلي المحلي على المنتوجات، قابلتها ثبات في السعر المحلي الكلي نتيجة عجز الجهاز الإنتاجي على توفير السلع والخدمات بتساوي مع حجم الطلب.

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

دراسة ظاهرة التضخم داخل أي اقتصاد يعتبر أمرا معقداً، والواقع الفعلي للاقتصاد الجزائري يؤكد أن العوامل التي لها علاقة بارتفاع المستوى العام للأسعار هي عوامل متعددة ومتداخلة تؤثر وتتأثر فيما بينها ومن هذه العوامل التي تعتبر سبباً للتضخم ما هو ذو طابع محلي، كالمعروض النقدي والإنفاق الحكومي إلخ، وما هو ذو طابع خارجي وليد المعاملات التجارية الدولية في شكل تضخم مستورد، تتفاوت هذه العوامل في درجة خطورتها وتأثيرها. تتمثل أهم هذه العوامل في :

أولاً: التضخم المستورد

يعتبر التضخم المستورد من المصادر الرئيسية لتغذية الضغوط التضخمية خاصة على تلك الدول التي تعاني من التبعية للخارج كما هو حاصل في الجزائر، حيث تزامن تزايد هذا النوع من التضخم على الصعيد العالمي مع انفتاح الاقتصادي الوطني على العالم الخارجي واستزاده للسلع والخدمات، أدت زيادة الواردات إلى تعزيز اتجاهات التضخم في الجزائر، وذلك في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية في الجزائر على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية، ما انعكس على التوجه بشكل كبير نحو المنتجات الأجنبية، والذي انتضح من خلال سياسة إحلال الواردات وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية واستيراد التضخم من الخارج، والذي يعد انعكاساً للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الذي عاشته الجزائر.

تبعاً لذلك تحددت السياسة الاقتصادية الداخلية للتطورات الاقتصادية العالمية عبر مسار التجارة الدولية، وقد ساعد في هذا نمط الاستهلاك في الجزائر، والذي يقوم على التوسع في الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلي.

من المعلوم أن أسعار المنتجات الأجنبية لعب دوراً كبيراً في التأثير على مستوى الأسعار المحلية خاصة وإن كانت أسعار هذه السلع مرتفعة في البلد المنشأ، والجزائر عانت من هذا المشكل بالخصوص في الفترة التي يتعلق فيها الأمر في ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية في ظل الافتقار إلى الأمن الغذائي¹.

على سبيل المثال بلغ العجز الغذائي للجزائر مقارنة بصادرتها الغذائية 6508 مليون دولار سنة 2017، حيث شهد ارتفاعاً مقارنة مع 6443 مليون دولار سنة 2016، وهذا نتيجة لعجز القطاع الزراعي ونقص مردوديته أمام ارتفاع الاستهلاك الغذائي المرافق للنمو الديموغرافي، فيما يخص

¹ صالح تومي، سليمة لفضل، أثر عرض النقود والتضخم المستورد، على التضخم المحلي حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

الصادرات فتظهر أثارهما في تغذية الضغوط التضخمية من خلال الرفع من المداخل الفردية في حال استعمال عوائدهما في إصدارات نقدية جديدة وبالتالي زيادة الميل نحو الاستهلاك في ظل ثبات المعروض المادي في السوق المحلية¹.

ثانيا: سياسة التيسير الكمي

يقوم بنك الجزائر باستخدام السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية بهدف المحافظة على استقرار الأسعار، لكن في الآونة الأخيرة و بداية من أكتوبر 2017 لجأت الجزائر للإصدار النقدي من دون تغطية بموجب نص قانوني، وهذا ما كان مصدر تخوف من عودة الضغوط التضخمية، وذلك وفق لما رآه صندوق النقد الدولي والذي حذر الجزائر من الإفراط في الاعتماد على التمويل غير التقليدي خاصة طباعة الأموال، وقال في تقريره " الجزائر تتجه مباشرة نحو أزمة مالية " متوقعا تجاوز نسبة التضخم المستويات المعتادة، حيث توقع صندوق النقد الدولي في تقريره حول الاقتصاد الجزائري أن الجزائر سوف تسجل معدل نمو داخلي خام لن يتجاوز 3.5 % في 2018، وهو ما تحقق فعلا بتسجيل الجزائر لمعدل نمو 3.4 %²، في ظل رفض اللجوء الى الدين الخارجي يأتي التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي) بهدف سد عجز الخزينة العامة (صناديق التقاعد ، أجور الموظفين و غيرها) إضافة إلى تسديد الدين الداخلي (مقاولات الإنجاز و مختلف الشركات) و يظهر تأثير سياسة التيسير الكمي المتبعة جليا في تنامي صافي القروض الموجهة للدولة بـ 74.9 %، متقللا من 2682.2 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 4691.9 مليار دينار نهاية 2017، تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية و التي انتقلت من 870.1 - مليار دينار في نهاية 2016 إلى 1967.4 مليار دينار في نهاية 2017، في حين تقلصت احتياطات الصرف بنسبة 10.9 % مقابل 18.1 % في سنة 2016 ما يمثل 1368.6 مليار دينار³.

الجدول رقم (7): تطور المتوسط الشهري لمعدلات التضخم في الجزائر خلال تطبيق سياسة

التيسير الكمي ما بين أكتوبر 2017 و مارس 2019

الشهر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر 2017	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
التضخم %	5.98	5.76	5.59	5.22	4.88	4.57	4.33	4.37	4.58
الشهر	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر 2018	جانفي	فيفري	مارس
التضخم %	4.81	4.82	4.69	4.53	4.46	4.27	4.18	4.11	4.08

¹ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2019، ص 28.

² حمزة كحال، الجزائر ترفض تقرير صندوق النقد الدولي حول مخاطر طباعة النقود، 21 أفريل 2018، تم الاطلاع 12:50، 29-4-2020، على الموقع الإلكتروني alaraby.uk/economy.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 125.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 مارس 2019، والنشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 جوان 2019.

من الملاحظ أن وتيرة التضخم الشهرية تراجعت بشكل طفيف في فترة التمويل غير التقليدي، وهذا ما يأتي عكس توقعات المحللين الاقتصاديين و خبراء صندوق النقد الدولي، والذي توقع وصول التضخم إلى نسبة قد تصل إلى 7.2 % سنة 2018، وفي حدود 8.1% و 9% في 2019 و 2020 على التوالي.

بالمقارنة مع الو م أ على سبيل المثال والتي استطاعت من خلال تبني التيسير الكمي بالإضافة إلى العديد من الإجراءات الداعمة الأخرى، الخروج من حالة الكساد والرفع من معدلات النمو بشكل واضح نتيجة تحسن الائتمان المصرفي الموجه إلى دعم القطاع الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى عدم تفاقم معدلات التضخم نتيجة هذه السياسة، بالعودة إلى حالة الجزائر وبالاغتماد على ما تحقق على الأقل فيما يخص معدلات التضخم التي شهدت انخفاض، فإن هذا يوضح بوادر لنجاح هذه السياسة على المدى القصير وما يدعم هذا أكثر نمو الاقتصاد الجزائري بما نسبته 3.4% في 2018 مقابل 1.4% في 2017، وهو ما يدل على توجيه هذه السياسة في دعم الاقتصاد الحقيقي الخلاق للقيمة المضافة، بالرغم من كون هذه النسبة أقل مما هو مستهدف للخروج من مرحلة الركود الاقتصادي، ويبقى الحكم النهائي على نجاح هذه السياسة من عدمه إلى ما ستفرز إليه النتائج على المدى الطويل.

بالرغم من وجود إيجابيات لتبني هذه السياسة كتحريرها لعجلة النمو الاقتصادي، يبقى الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للمخاطر من باقي الاقتصاديات التي انتهجت هذه السياسة (اليابان، الو م أ، المملكة المتحدة)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لذيقت الاقتصاد الجزائري وضعف جهازه المصرفي مقارنة بهذه الدول.

ثالثا: العجز في الميزانية العامة

يقصد بالعجز في الميزانية العامة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ويتعلق التضخم هنا بشكل رئيسي بكمية اقتراض الخزينة العامة من بنك الجزائر، وطرحها في التداول من دون تغطية، الأمر الذي يترتب عليه نمو الطلب الكلي الفعلي نتيجة ارتفاع الأجور مع عجز الجهاز الانتاجي المحلي على مواكبة الارتفاع في الطلب .

الجدول رقم (8): وضعية الخزينة العمومية من 2009 إلى 2017

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
وضعية الخزينة العمومية	-570.3	-74	-63.5	-718.8	-151.2	-1257.3	-2553.2	-2187.4	-1206.5

الوحدة: مليار دينار

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 220-221.

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 144.

نلاحظ عجز في الميزانية العامة بداية من 2009 والذي قدر بـ 570.3 مليار دج، ويرجع بشكل رئيسي الى تراجع عوائد المحروقات التي تغطي الجزء الأكبر من العوائد إلى 2412.7 مليار دج، بعدما كانت 488.6 مليار دج في 2008¹، واستمر العجز طوال المدة وصولا إلى 2017 بما قيمته 1206.5 مليار دج، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى استمرار تراجع إيرادات المحروقات والتوسع في الإنفاق، هذا و تجدر الإشارة إلى أن النفقات الجارية (التسيير) كان لها النصيب الأكبر بـ 4757.8 مليار دج، من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدر بـ 7389.3 مليار دج، سنة 2017 بما نسبته 64% مقابل 36% لنفقات التجهيز (الاستثمار)² و هو ما قد يكون سببا في نمو الضغوط التضخمية .

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر

للتخفيف من ظاهرة التضخم عند مستويات مرغوبة في الاقتصاد، انتهجت الجزائر عدة أساليب تتعلق بالسياسة النقدية والمالية والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

خلال التوجه إلى اقتصاد السوق، أصبح للسياسة النقدية في الجزائر دور متزايد لتحقيق الاستقرار النقدي، والحد من التضخم لما لأدواتها من فعالية في توجيه التأثير على حجم الائتمان، وفيما يلي أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

1- معدل الاحتياطي القانوني: يستخدم بنك الجزائر الاحتياطات الاجبارية بهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، وتعد الجزائر من بين الدول التي تمنح عوائد على الاحتياطات لدى البنك المركزي، أو ما يسمى معدل مكافئة الاحتياطي الاجباري، و ذلك انطلاقا من حجم هذه الاحتياطات و مدة مكوناتها³، كما و حدد سقف الاحتياطي القانوني في الحالة العادية بموجب المادة 93 من

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 78.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 64.

³ علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص 187.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

القانون 10/90، والتي تنص على " لا يمكن مبدئياً أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي ثمانية و عشرون بالمئة (28%) من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه"¹.

الجدول رقم (9): تغير الاحتياطي الإجباري 2001-2018

السنة	2001	2002	2003	2004-2007	2008-2009	2010-2011
النسبة %	3	4.25	6.25	6.5	8	9
السنة	2012	2013-2015	2016	2017	2018	
النسبة %	11	12	8	4	10	

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم:5 ديسمبر 2008، رقم:17 مارس 2012، رقم 39: سبتمبر 2017، رقم: 46 جوان 2019.

استخدم الاحتياطي الإجباري لأول مرة سنة 1994، حيث أصبحت البنوك الجزائرية ملزمة على الاحتفاظ بمبالغ معينة من الودائع لديها(لأجل، جارية، سندات الصندوق، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد و الودائع الأخرى) بهدف التحكم في السيولة داخل الاقتصاد الجزائري، حدد في البداية بـ 2.5 % ثم استأنف العمل به سنة 2001 بمعدل 3 %، ليأخذ بعد ذلك منحى تصاعدي إلى غاية 2012 حيث وصل إلى 12% وذلك تماشياً مع فائض السيولة المسجل بداية من 2001، ليعود و ينخفض في سنتي 2016-2017 بمعدل 8%، 4%، و ذلك في اتجاه عكس المرحلة التي سبقتها بهدف توفير المزيد من السيولة، ودعم القدرات التمويلية للبنوك التجارية، وهذا كإجراء وقائي من أثر الصدمة النفطية العكسية.

2- **سعر إعادة الخصم:** إحدى الأدوات الكمية المستخدمة من قبل البنك الجزائري في التحكم في نسبة القروض، ومنه في عرض النقود بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند المستويات المستهدفة، كما كانت عمليات إعادة الخصم تتم لدى البنك المركزي الجزائري بطريقة آلية على اعتبار وزارة المالية في الاقتصاد المخطط هي من يحدد قيمة هذا الخصم، حينها لم يكن البنك المركزي في الجزائر يمارس أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على المصارف باعتباره من النظام المصرفي، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض اللازمة²، ويمكن إبراز سعر الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 من خلال الجدول التالي :

¹ المادة 93 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقروض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان 1410 هـ.

² بن ذبيبة يمينة، أدوات السياسة النقدية في الجزائر ومقدرتها على معالجة التضخم 1996-2014، جامعة أدرار، الجزائر، ص 135.

الجدول رقم(10): تغير سعر إعادة الخصم 2000-2017

السنة	2001-2000	2002	2003	2004-2015	2016	2017-2018
سعر إعادة الخصم %	6	5.5	4.5	4	3.5	3.75

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم:5 ديسمبر 2008، رقم:17 مارس 2012، رقم 39: سبتمبر 2017، رقم: 46 جوان 2019.

من الجدول السابق يمكن أن نلاحظ، انخفاض منظم في معدل إعادة الخصم من 6 % سنة 2000 إلى 4.5 % سنة 2005، وهذا في محاولة للتحكم في معدل التضخم عن طريق الحد من التضيق على حجم الائتمان، ليشهد بعد ذلك استقرار عند نسبة 4 % خلال الفترة ما بين 2004 و 2015، وذلك بسبب فائض السيولة المرافق لانتعاش أسعار النفط خلال هذا الفترة، حيث بلغت السيولة المصرفية 2730.9 مليار دينار في نهاية 2014، ومع تراجع أسعار البترول والعجوزات في ميزان المدفوعات تقلصت السيولة المصرفية لتبلغ 1832.6 مليار دج في نهاية 2015، ثم 820.9 مليار دج في نهاية 2016 و أخيرا 482.4 مليار دج سنة 2017، وهذا ما يبرر قيام بنك الجزائر بتخفيض هذا المعدل إلى 3.75 % سنة 2017-2018 .

يمكن القول بأن هذه الأداة لم تكن بنفس فعالية وأهمية الأداة الأولى في امتصاص الفائض من السيولة، وذلك لعدم لجوء البنوك التجارية إلى إعادة التمويل من خلال هذه الأداة.

3- التسهيلات الدائمة: بهدف تدعيم الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، ونظرا لعدم كفاية أداة الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم، قام بنك الجزائر بتبني آليات جديدة متمثلة في أداة استرجاع السيولة و الودائع المغلة لسعر الفائدة، تميزت هذه الأدوات عن غيرها بالمرونة وسهولة تعديلها كما أنها اختيارية و البنوك ليست مجبرة على التقيد بها، وإنما لها الحرية في اللجوء إليها بهدف تنظيم سيولتها.

3-1 آلية استرجاع السيولة: دخلت آلية استرجاع السيولة بالمناقصة موضع التنفيذ بداية من أفريل 2002، وهي آلية مستحدثة تهدف لسحب فوائض في السيولة لدى البنوك، وتتبنى هذه الآلية في طريقة عملها طريقة أداة المناقصات على القروض المستخدمة منذ سنة 1995، والتي تهدف إلى توفير التمويل في البنوك لكن في هذه الحالة تتم العملية بعكس الأطراف، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في عملية على بياض، وبمبالغ غير محددة و ذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر¹.

¹ علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص190.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

أصبحت هذه الآلية أداة رئيسية لتنفيذ السياسة النقدية منذ سنة 2001 خاصة في الفترة ما بين 2001 - 2016، والتي شهدت فوائض كبيرة للسيولة في البنوك، أخذت هذه الآلية ثلاثة أشكال رئيسية :

- استرجاع السيولة لمدة 7 أيام استخدمت لأول مرة في 2001.
- استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر استخدمت لأول مرة في 2005.
- استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر استخدمت لأول مرة في 2013.

3- 2 تسهيلات الودائع المغلة للفائدة: و هي عبارة عن توظيف الفائض من السيولة على مستوى البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض بفائدة ثابتة تحسب على أساس فترة استحقاقها، وبمعدل فائدة ثابت محدد من قبل بنك الجزائر¹.

الجدول رقم(11): سعر الفائدة على الودائع المغلة للفائدة (2005- 2017)

السنة	2006-2005	2008-2007	2015-2009	2017-2016
سعر الفائدة على تسهيلات الودائع %	0.3	0.75	0.3	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم5: ديسمبر 2008، رقم17: مارس 2012، رقم 39: سبتمبر 2017، رقم: 46 جوان 2019.

تم اللجوء إلى هذه الآلية أول مرة سنة 2006 بمعدل فائدة 3% واستمرار احتساب الفوائد على الودائع إلى غاية 2016، حيث تم تطبيق معدل فائدة (0%) من قبل بنك الجزائر بهدف تعزيز السيولة في البنوك في اتجاه معاكس للغرض الذي أنشأت من أجله هذه الأداة.

تجدر الإشارة إلى أن سياسة السوق المفتوحة لم يعتمد عليها كثيرا من قبل بنك الجزائر لعدم مقدرتها التأثير الملموس في حجم الائتمان المصرفي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم اتساع السوق النقدية، وغياب سوق مالية متطورة ذات ثقل اقتصادي.

ثانيا: إجراءات السياسة المالية في الجزائر

تلعب السياسة المالية في الجزائر دور مهم في التأثير على المستوى العام للأسعار سواء كان بالإيجاب أو السلب من خلال توجيه الطلب الكلي بما يتوافق و توجهات الحكومة، في حالة التضخم يتم اللجوء إلى زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر من المدخرات، تخفيض الإنفاق العام و ترشيده و توجيهه نحو الاستثمار، وهذا في إطار القضاء على العجز في الموازنة العامة من دون الاعتماد على التوسع في إصدار نقدي جديد فيما يلي أهم أدوات السياسة المالية في كبح التضخم :

¹علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص191.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

1- السياسة الانفاقية: تعرف السياسة الانفاقية بأنها البرنامج الانفاقي الذي يقوم على أساس طبيعة وأدوات الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹، و هنا يجب التفرقة بين نوعين من الإنفاق (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري)، فالنوع الأول يقوم على أساس أن تخفيض الإنفاق الاستهلاكي بالقدر المستطاع يمكن أن يساهم في علاج التضخم أو الدفع به إلى الارتفاع في حالة العكس، أما النوع الثاني معناه التأثير على مشروعات التنمية الاقتصادية وهو أمر غير مرغوب فيه و خاصة في الدول النامية، هذا و عرفت الجزائر سياسة انفاقية توسعية نتيجة النمو الكبير في الموجودات الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة من (2000-2018)

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليار دينار)	السنوات	الإنفاق الحكومي (مليار دينار)
2000	1178	2010	4466
2001	1321	2011	5731
2002	1550	2012	7058
2003	1639	2013	6024
2004	1888	2014	6996
2005	2052	2015	7746
2006	2453	2016	7984
2007	3108	2017	6883
2008	4191	2018	8628
2009	4246		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 12 المالية العمومية.

مديرية السياسات ورسم التوقعات، وزارة المالية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإنفاق الحكومي تضاعف بمقدار 5 أضعاف من 1178 مليار دينار سنة 2001 إلى 5731 مليار دينار سنة 2011، وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات و خاصة البترولية منها وكذا تمويل برنامج و دعم النمو الاقتصاديين المواكب لهذه الفترة، بالإضافة إلى تخصيص جزء كبير من النفقات لخدمة الدين واستهلاكه، لم يوافق النمو في الإنفاق العام خلال هذه الفترة النمو في الناتج الداخلي الخام كون أن الجزء الأكبر من النفقات موجهة للتسيير (إنفاق استهلاكي) وهذا الإخلال ساهم في زيادة الضغوط التضخمية.

¹ سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران لطباعة والنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، 2014، ص65.

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

استمر التوسع في الانفاق الحكومي ما بعد 2011 ليصل إلى ما مقداره 8628 مليار دينار في 2018، وهذا بالرغم من تأثير الإيرادات العامة بالأزمة النفطية العكسية سنة 2014، يبرر هذا التوسع باستهلاك جزء كبير من احتياطات العملة الصعبة وتبني سياسات تمويلية جديدة أهمها سياسة التيسير الكمي، الأمر الإيجابي في هذه المرحلة أنها شهدت تضاعف في نسبة نفقات التجهيز من 1974 مليار دينار في 2011 إلى 4043 مليار دينار في 2018، مقابل ارتفاع ضعيف في نفقات التسيير والتي انتقلت من 3879 مليار دينار سنة 2011 إلى 4584 سنة 2018، الأمر الذي سيساهم في الحد من معدلات التضخم.

2- السياسة الضريبية في الجزائر: تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع و بالتالي السيطرة على معدل مستقر للأسعار، وتطبق الجزائر ضريبة على كل من الدخل و الشركات والرسوم الجمركية، تستخدم في معالجة التضخم من خلال التأثير في حجم الاستهلاك لدى الأفراد كرفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، وهذا ما يقلل من حد الطلب و في نفس الوقت يزيد من الإيرادات و تمثل الجباية البترولية الجزء الأكبر من الضرائب في الجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الحصيلة الجبائية:

الجدول رقم (13): الإيرادات الضريبية (العادية والبترولية) خلال الفترة 2000-2019

السنوات	الإيرادات الضريبية	السنوات	الإيرادات الضريبية
2000	1070	2010	2799
2001	1239	2011	3056
2002	1399	2012	3427
2003	1361	2013	3707
2004	1443	2014	3669
2005	1539	2015	4077
2006	1637	2016	4165
2007	1740	2017	4757
2008	2681	2018	5061
2009	3074	2019	5355

الوحدة : مليار دينار

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات، وزارة المالية، ملخص عمليات الخزينة 2000-2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نمو واضح للإيرادات الضريبة خلال الفترة، حيث تحقق أداء جيد للحصيلة ومنحنى تصاعدي ما بين 2000 — 1070 مليار دينار و 2009 — 3074 مليار

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

دينار، هذا وشهدت سنة 2010 تراجع في الإيرادات بما قيمته 275 مليار دينار ليمثل النمو السالب الوحيد خلال الفترة (2000-2019)، و ذلك كنتيجة لمخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) وتسببها في خلل حركة الصادرات و الواردات بين الدول، لتعود بعد ذلك الإيرادات الجبائية للارتفاع في 2011 وحتى 2019، هذا وكانت سنة 2010 نقطة تحول تمثلت في تفوق الضريبة العادية على البترولية والتي استمرت خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك لتزامنها مع الصدمة النفطية العكسية وتوجه الجزائر أكثر في التوسع في الجباية العادية.

من المؤكد أن قيام الحكومة الجزائرية بتوسيع الأوعية الضريبية ومحاربة الغش و التهرب الضريبي سيساهم في تخفيض معدلات التضخم، إلا أن هذه السياسة ينتج عنها تداعيات سياسية و اجتماعية من خلال المساس بالقدرة الشرائية للأفراد، لذي يجب أن يراعي ضبط السياسات الضريبية بما يخدم المصالح الاقتصادية تماشيا مع المصالح الاجتماعية.

المبحث الثالث: قياس أثر نمو العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر

بعد تحليلنا لواقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2018 في المبحثين السابقين، نستهدف في هذا المبحث قياس وتحليل العلاقة ما بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9. كخطوة أولى سنتطرق إلى مفاهيم أساسية حول الانحدار الخطي البسيط من ثم صياغة النموذج القياسي وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط:

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة العلاقة كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، و التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية¹.

يقيس نموذج الانحدار الخطي البسيط العلاقة بين متغيرين، متغير مستقل (المفسر) ومتغير تابع (المفسر). .

أولا : كتابة النموذج الخطي والفرضيات الأساسية:

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين X_i و Y_i على الشكل:

$$y_i = B_0 + B_1X_i + \varepsilon_i$$

$$i = 1 \dots n$$

حيث Y_i يسمى المتغير التابع، X_i المتغير المستقل، B_0 و B_1 هما معلمتا النموذج، أما ε_i فيمثل الخطأ (المتغير العشوائي) يمكن كتابته انطلاقا من العلاقة :

$$\varepsilon_i = y_i - B_0 - B_1X_i$$

يرجع وجود حد الخطأ إلى المتغيرات المستقلة الأخرى التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع².

ثانيا: فرضيات النموذج :

1- الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم (ε_i) .

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير y ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيم سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون توقعها الرياضي مساوي للصفر.

2- الفرضية الثانية: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء $Var(\varepsilon_i) = (\varepsilon_i^2) = \sigma^2$.

3- الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء: بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة ويعبر عنها رياضيا كما يلي:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية - الإسكندرية، مصر، 2014، ص 4.

² محمد شيخي، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2010، ص 2.

$$Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$$

4- **الفرضية الرابعة:** تتعلق بقيم المتغير المستقل X_i ، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها على تغيير المتغير التابع Y_i ، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن X_i ¹.

$$Cov(X, \varepsilon_i) = 0$$

المطلب الثاني: تعيين (صياغة) النموذج القياسي

يفسد بتعيين النموذج صياغة العلاقة الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حيث يمكن قياس معاملاتها بالطرق القياسية².

أولاً: متغيرات النموذج

تتمثل متغيرات الدراسة في كل من:

المتغير التابع: يتمثل في معدل التضخم ونرمز له بالرمز $(Tinf)$ معبر عنه بالنسبة المئوية ممثلاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

المتغير المستقل: نرمز له بالرمز M_2 ويمثل العرض النقدي بالمفهوم الواسع.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

بعد التعرف على متغيرات وجمع البيانات الخاصة بالنموذج، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج وهي أولى مراحل بناء النموذج.

شكل الدالة يكون كالاتي:

$$Tinf = f(M_2)$$

سيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية، لتكون لدينا الصيغة الرياضية التالية:

$$Tinf_t = B_0 + B_1 M_{2t} + \varepsilon_t$$

t: يمثل الزمن (قيمة المتغير في السنة).

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أولاً: بيانات متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على قيم M_2 من الجدول رقم (3) معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) من الملحق رقم (1).

¹ محمد شيخي مرجع سابق، ص 3.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 16.

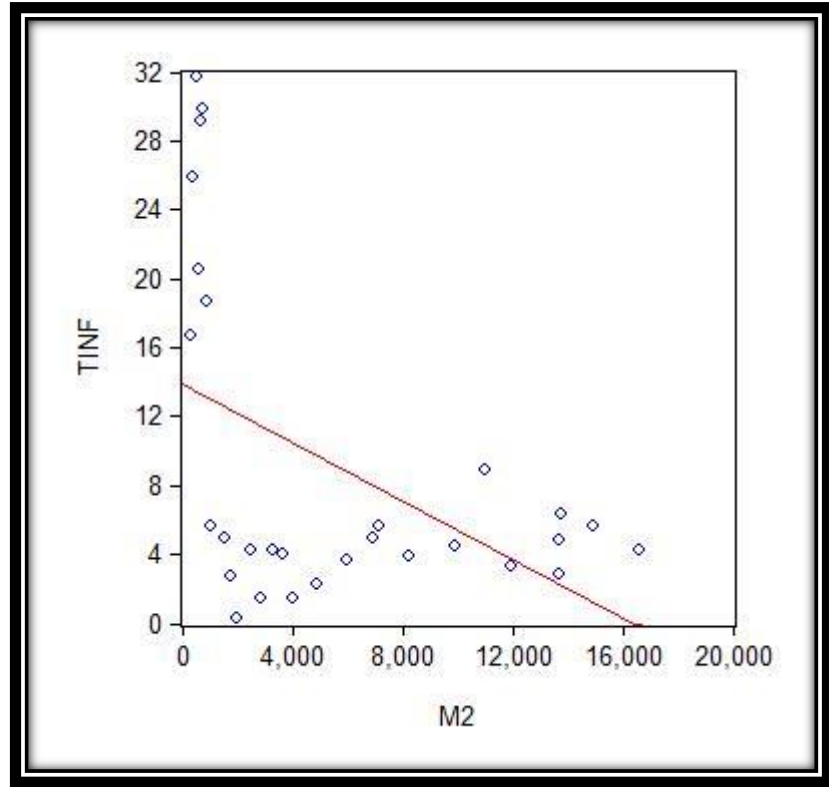
ثانيا: التوقعات القبلية

من منطلق النظريات الاقتصادية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول، هناك علاقة طردية ما بين عرض النقد ومعدلات التضخم.

ثالثا : استقراره السلاسل الزمنية

القيام بأي معالجة قياسية تستوجب استقراره المتغيرات محل الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (8): انتشار البيانات



المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج 9 EViews

بناء على الشكل رقم (8) يتبين أن العلاقة غير مستقرة ما بين التضخم والعرض النقدي، حيث يلاحظ فترتين :

الفترة ما بعد 2000: نجد العلاقة طردية ما بين متغيرات الدراسة، وهو ما يؤكد شكل الانتشار الخطي للبيانات خلال هذه الفترة.

الفترة ما قبل 2000: العلاقة عكسية ما بين متغيرات الدراسة، يمكن تفسير ذلك في كون الاقتصاد الجزائري كان يمر بمرحلة غير طبيعية كانت فيه معدلات التضخم مرتفعة ومرتبطة أكثر بظروف اقتصادية وسياسية وأمنية استثنائية أكثر منها نقدية، من بين أهم هذه الظروف تداعيات الانتقال من منهج اقتصادي (اقتصاد السوق) مغاير لما هو سائد (الاقتصادي المخطط)، الأمر الذي أدى بتضخم الأسباب الهيكلية بشكل كبير جدا (برنامج التصحيح والتعديل الهيكلي المفروض من صندوق النقد الدولي، وما نتج عنه من ارتفاع كبير لقيمة الدينار والدعم الحكومي، وكذا تحرير الأسعار).

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

من هذا المنطلق سنقوم بتقدير النموذج بداية من 2001 حيث أصبحت فيه وضعية الاقتصادي أقل تأثر بالتقلبات الهيكلية.

قمنا بتغيير قيم المتغيرات الداخلة في النموذج إلى قيم لوغاريتمية لتصحيح اللاتجانس (عدم ثبات الأخطاء العشوائية) في النموذج لتصبح المعادلة كما يلي:

$$\log Tinf = B_0 + B_1 \log M_2 + \varepsilon$$

رابعاً : اختبار السببية

بهدف تحديد الظاهرة المُفسَّرة (التابعة) من الظواهر المُفسِّرة لها يجب تحديد اتجاه السببية والذي يعد من المحاور المهمة في بناء النموذج الاقتصادي، لكن قبل ذلك يجب إجراء اختبار التأخر الزمني للتأكد من عدد التأخرات في النموذج.

1- اختبار التأخر الزمني:

جدول رقم (14): اختبار التأخر الزمني الأمثل لمتغيرات الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOGTINF LOGM2						
Exogenous variables: C						
Date: 05/21/20 Time: 22:45						
Sample: 2001 2018						
Included observations: 16						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-19.09359	NA	0.047896	2.636699	2.733272	2.641644
1	19.12635	62.10740*	0.000670*	-1.640794*	-1.351073*	-1.625958*
2	22.34091	4.420026	0.000765	-1.542614	-1.059746	-1.517888

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EViews

من خلال علامة * والتي تمثل أقل قيمة من قيم الاختبار يكون التأخر الأمثل فترة واحدة .

جدول رقم (15): نتائج اختبار سببية جرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/21/20 Time: 22:47			
Sample: 2001 2018			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGM2 does not Granger Cause LOGTINF	17	6.90344	0.0199
LOGTINF does not Granger Cause LOGM2		0.57995	0.4590

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EViews

الفصل الثاني: واقع العرض النقدي والتضخم في الجزائر 1990-2018

من الجدول السابق 0.0199 أقل من 0.05 وبالتالي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من M_2 إلى $Tinf$ ، أي أن التغيرات السابقة في المعروض النقدي تفسر التغيرات الحالية في معدل التضخم. خامسا : تقدير نموذج الدراسة.

لتقدير معلمات النموذج تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (ols).

جدول رقم (16): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOG(TINF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/21/20 Time: 22:49				
Sample: 2001 2018				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.984895	1.482056	-1.339285	0.1992
LOG(M2)	0.375039	0.166176	2.256876	0.0384
R-squared	0.241472	Mean dependent var		1.352218
Adjusted R-squared	0.194064	S.D. dependent var		0.475087
S.E. of regression	0.426505	Akaike info criterion		1.238052
Sum squared resid	2.910497	Schwarz criterion		1.336982
Log likelihood	-9.142464	Hannan-Quinn criter.		1.251693
F-statistic	5.093487	Durbin-Watson stat		2.146944
Prob(F-statistic)	0.038355			

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج 9 EVIEWS

من الجدول أعلاه نستخرج معادلة الانحدار:

$$\log Tinf = -1.98 + 0.37 \log M_2$$

التفسير: تعبر هذه المعادلة عن تقدير نموذج انحدار التضخم على المعروض النقدي بحيث كلما زاد المعروض النقدي ب 1% فإن التضخم يزيد ب 0.37%.

حتى يكون النموذج مقبولا لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية.

1- اختبار الرتبة الأولى (الاختبارات الإحصائية) :

1-1 معامل التحديد ($R_squared$) : $R=24.14$ ويفيد بأن التغير في المعروض النقدي يفسر ما مقداره 24.14% من التغير في معدل التضخم بينما ترجع النسبة الباقية ب 75.86% إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

1-2 إحصائية ستيودنت ($t_statistic$) : يتم استخدام إحصائية ستيودنت لتقييم معنوية المتغير التفسيري في المتغير التابع ويأخذ هذا الاختبار الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = 0 \\ H_1: B_1 \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن للقيمة المحسوبة لـ B_1 أكبر من القيمة الجدولية $|Ttap|2.12 > |Tcal|2.256876$ والقيمة الاحتمالية لـ M_2 هي 0.0384 وهي أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 أي M_2 معنوي عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل التضخم .

3-1 إحصائية فيشر (F-statistic) : تستخدم إحصائية F في اختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، من نتائج تقدير النموذج يتبين أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية $|Fcal|5.0934837 > |Ftap|4.45$ عند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وبالتالي معنوية العلاقة المقدرة.

يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

2- إختيارات الرتبة الثانية (الاختبارات القياسية) :

1-2 الارتباط الذاتي للإخطاء (LM test) : للتأكد من أن النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي للإخطاء نستعين باختبار بريش قودفري (Breush- godfrey) ونضع الفرضية التالية:

لا يوجد ارتباط ذاتي: H_0

يوجد ارتباط ذاتي: H_1

من خلال الجدول رقم (17) نجد أن القيمة الاحتمالية ل كاي تربيع هي 0.6030 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض H_0 ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للإخطاء .

جدول رقم (17): نتائج اختبار Breush- godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.228873	Prob. F(1,15)	0.6393	
Obs*R-squared	0.270520	Prob. Chi-Square(1)	0.6030	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/21/20 Time: 23:10				
Sample: 2001 2018				
Included observations: 18				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.017182	1.519540	-0.011308	0.9911
LOGM2	0.002087	0.170387	0.012246	0.9904
RESID(-1)	-0.123547	0.258246	-0.478406	0.6393
R-squared	0.015029	Mean dependent var	1.63E-16	
Adjusted R-squared	-0.116301	S.D. dependent var	0.413770	
S.E. of regression	0.437169	Akaike info criterion	1.334020	
Sum squared resid	2.866756	Schwarz criterion	1.482415	
Log likelihood	-9.006177	Hannan-Quinn criter.	1.354481	
F-statistic	0.114436	Durbin-Watson stat	2.003470	
Prob(F-statistic)	0.892640			

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج 9 EVIEWS

2-2 إختبار ثبات تباين حد الخطأ: بالاستعانة باختبار Breusch pagan godfrey كانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم(18): نتائج اختبار Breusch pagan godfrey

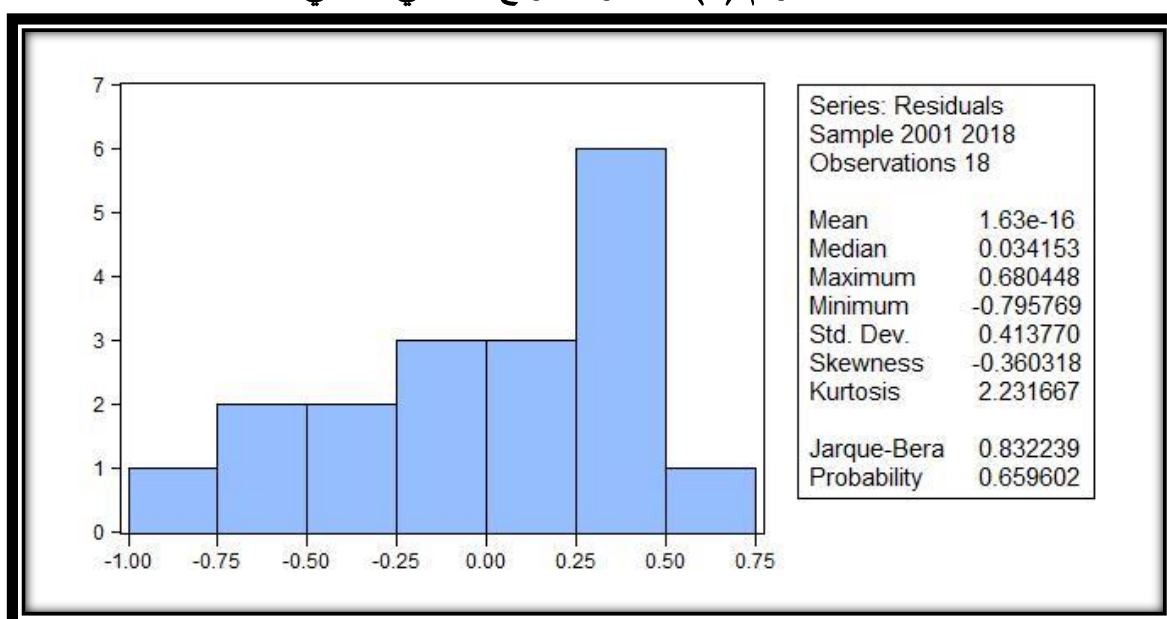
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	3.163231	Prob. F(1,16)	0.0943	
Obs*R-squared	2.971219	Prob. Chi-Square(1)	0.0848	
Scaled explained SS	1.445749	Prob. Chi-Square(1)	0.2292	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/21/20 Time: 22:54				
Sample: 2001 2018				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.234074	0.604344	2.042005	0.0580
LOGM2	-0.120519	0.067762	-1.778547	0.0943
R-squared	0.165068	Mean dependent var	0.161694	
Adjusted R-squared	0.112884	S.D. dependent var	0.184652	
S.E. of regression	0.173917	Akaike info criterion	-0.556032	
Sum squared resid	0.483957	Schwarz criterion	-0.457102	
Log likelihood	7.004291	Hannan-Quinn criter.	-0.542391	
F-statistic	3.163231	Durbin-Watson stat	2.401691	
Prob(F-statistic)	0.094319			

مصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج 9 EViews

نجد أن القيمة الاحتمالية لـ كاي تربيع تساوي 0.0848 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

2-3 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: للتحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي تم الاستعانة بالقيمة الاحتمالية (Jarque- Bera) الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (9): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



مصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج 9 EViews

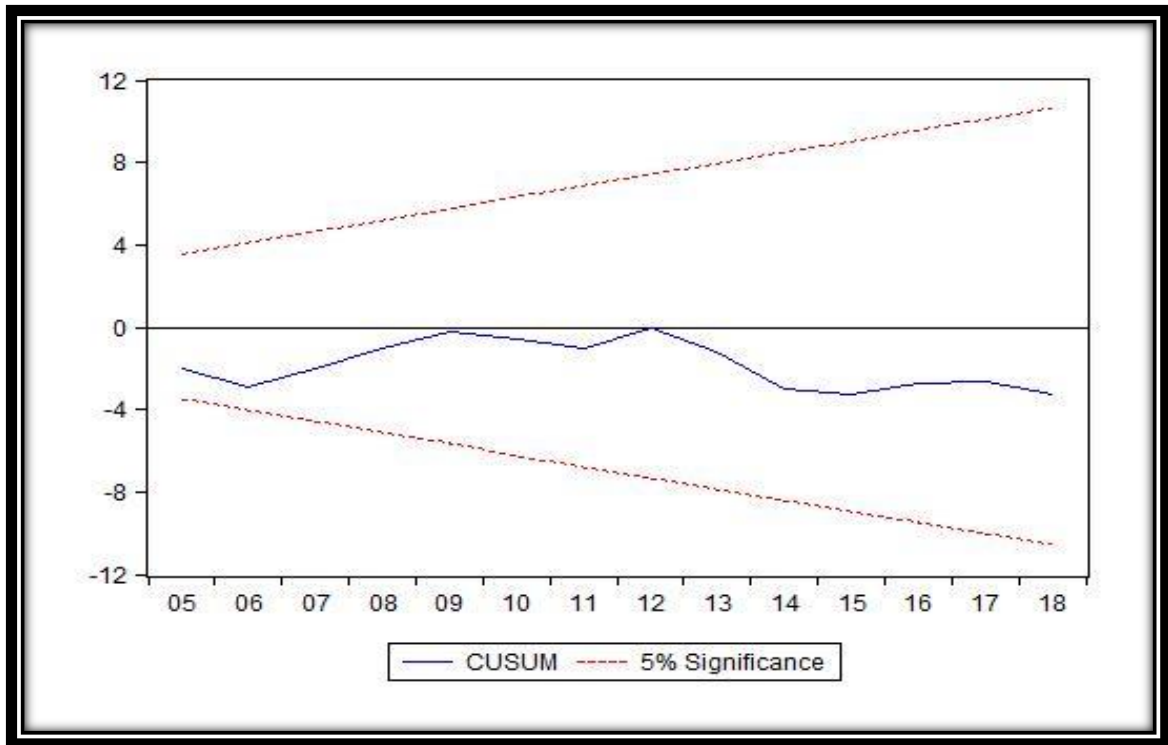
نلاحظ من الشكل السابق أن Jarque- Bera - probability تساوي 0.659602 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5٪، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2-4 اختبار استقراره المعلمات:

من خلال الشكل رقم (10) نلاحظ أن تطور إحصائية cusum كان ضمن مجال الثقة المحدد بالخط الأحمر وهذا يدل على أن هناك استقرار هيكلي في العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج.

من خلال الاختبارات السابقة النموذج خاضع لفرضيات الانحدار الخطي البسيط.

الشكل رقم (10): اختبار استقراره معلمات النموذج



مصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج 9 EViews

3- الاختبارات الاقتصادية: من خلال نتائج نموذج تقدير أثر العرض النقدي على معدل التضخم 2001-2018، نجد أن الإشارة موجبة بالنسبة لمعامل المتغير المستقل (التفسيري) B_1 وهذا يتفق مع التوقعات القبلية في كون العلاقة ما بين العرض النقدي والتضخم علاقة طردية.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع كل من العرض النقدي والتضخم في الجزائر بدلالة المعطيات الرقمية خلال الفترة الممتدة من 1990 و إلى 2018، كان من الواضح إتباع سياسة نقدية توسعية من طرف بنك الجزائر والتي لم تعكس بشكل كلي التغير في معدلات التضخم خاصة في التسعينات التي سجلت فيها معدلات مرتفعة، لتتسم العلاقة بتجانس إلى حد ما في باقي الفترة محل الدراسة، هذا ولعب قانون النقد والقرض 10/90 دور محوري في تأثير على متغيرات الدراسة من خلال ما تضمنه من تنظيم لآلية الإصدار النقدي ولعمل الجهاز المصرفي الجزائري، وصولا إلى التعديلات التي شهدتها القانون ومن بين أهم هذه التعديلات في الآونة الأخيرة تلك المتعلقة بالتمويل غير التقليدي، والذي أفرز عن نتائج عكس المتوقع كون التضخم شهد تراجعا خلال فترة تبني هذه الآلية، تمت الإشارة أيضا إلى المسببات الأخرى المحتملة للتضخم سواء تلك التي في شاكلة تضخم مستورد أو بسبب العجز الذي تحققه الميزانية، وصلتهما المباشرة وغير المباشرة مع التغيرات الحاصلة في المعروض النقدي.

رافق ظاهرة التضخم اتخاذ إجراءات مثبطة ممثلة بشقين، السياسة النقدية والتي ركزت على دور الأدوات الكمية في تأثير على حجم الائتمان بادئا بالاعتماد على سعر إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني وصولا إلى استحداث آليات جديدة لامتصاص السيولة الفائضة الناتجة عن طفرت العوائد النفطية في بداية الألفية الجديدة، وقد تميزت بنجاحتها في تحقيق الهدف الذي استغلت من أجله مما جعلها أداة نشيطة في يد السلطة النقدية. الشق الثاني للإجراءات المتبعة متعلق بالسياسة المالية والتي لم يكن لها دور كبير في الحد من التضخم نظرا لإتباعها سياسة إنفاقية توسعية وكذا ارتباط العوائد الضريبية (الجبائية) بدرجة كبيرة بالمداخل البترولية.

أخيرا ومن خلال الدراسة القياسية تم تبيان العلاقة الرقمية لمتغيرات الدراسة بقياس تأثير العرض النقدي على معدل التضخم، والذي دل على وجود علاقة سببية من M_2 إلى $Tinf$ كما هو موضح في نتائج اختبار السببية لجرانجر، كما أنه ومن خلال الاختبارات الإحصائية والاقتصادية لنتائج تقدير النموذج تبين في أن العلاقة هي علاقة طردية.

الخاتمة

الخلاصة العامة:

لا شك في إن العرض النقدي يلعب دور مهم في التحكم و التأثير على التضخم من خلال وظيفته كأداة رئيسية لسياسة النقدية، سواء اتخذ هذا الدور الشكل الإيجابي بما يتناسب ومتطلبات النمو الاقتصادي، أو بشكل سلبي في انعكاساته الحادة على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، من هذا المنطلق تناولت الدراسة العلاقة ما بين التغير في العرض النقدي وظاهرة التضخم في الجزائر، بداية من انتقال الاقتصاد إلى العمل وفق مكنيزمات السوق تماشياً والتوجهات الاقتصادية العالمية وانفتاح أكثر على السوق الدولية، ومروراً بمختلف تطورات كل من العرض النقدي والتضخم طوال الفترة وإلى غاية 2018.

تسببت الاختلالات الهيكلية الكبيرة بالإضافة إلى التوسع النقدي وعوامل أخرى كثيرة اقتصادية وغير اقتصادية في ارتفاع معدلات التضخم خلال التسعينات، في فترات أخرى تسبب تنامي صافي الموجودات الخارجية نتيجة تضاعف عائدات المحروقات في توسع المعروض النقدي، أو نتيجة تغطية عجز الخزينة العمومية كما هو الحال في فترة التيسير الكمي.

هاذا واتخذت الجزائر العديد من الإجراءات في سعيها نحو التخفيف من التضخم، أهمها استخدام بنك الجزائر الأدوات الكمية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، أدى تعارض هذه الأدوات مع إجراءات السياسة المالية إلى تحقيق فعالية أقل في استهداف التضخم عند المستويات المرغوبة.

اختبار فرضيات الدراسة:

- ✓ كما هو مبين في اختبار السببية لجرانجر وفي نتائج تقدير النموذج من برنامج 9 eviews، توجد علاقة وتأثير إيجابي للمعروض النقدي على معدلات التضخم، وبالتالي صحة الفرضية الأولى في وجود علاقة طردية بين عرض النقد ومعدلات التضخم.
- ✓ من خلال تحليل مسار كل من مكونات الكتلة النقدية و مقابلاتها، اتضح أن هناك اتجاه عام نحو الزيادة المستمرة طوال فترة الدراسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ أظهرت الاختبارات الإحصائية لنتائج تقدير النموذج أن المعروض النقدي يفسر ما مقداره 24.4% من التغير في معدلات التضخم والنسبة الأخرى تعود لعوامل أخرى (هيكلية،...)، وهي نسبة كبيرة بالنظر إلى حجم المتغيرات والمتداخلات الاقتصادية والغير اقتصادية التي قد تؤثر على التضخم في الجزائر، ومنه قبول الفرضية الثالثة في كون التغير في التضخم مفسر بشكل كبير من قبل التغير في M_2 .
- ✓ نتيجة لتحليل تطور معدلات التضخم في فترة تبني سياسة التمويل غير التقليدي ما بين أكتوبر 2017 و إلى ديسمبر 2018، تبين أن معدلات التضخم شهدت تراجع مستمر في هذه الفترة وهو

ما ينفي وجود تأثير موجب لتمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر، وبالتالي رفض الفرضية الثالثة القائلة بوجود تأثير موجب.

النتائج:

- ✓ يؤدي تطبيق سياسة نقدية انكماشية إلى ضبط معدل التضخم، من خلال تخفيض نسب نمو المعروض النقدي وتقنين الإصدار، وبالتالي الحد من قدرت الأفراد على الاستهلاك الأمر الذي يقلل من معدلات التضخم.
- ✓ شهدت السياسة النقدية تطور كبير في الدور الذي تلعبه داخل الاقتصاد الوطني، من خلال إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، في حرية الإصدار النقدي و تخطيط وتسيير السياسة النقدية من دون العودة للحكومة.
- ✓ يرتبط نجاح بنك الجزائر في توجيه المعروض النقدي إلى تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار إلى توفر العديد من الشروط، الهيكلية منها والمتعلقة بمدى تطور النظام المالي والمصرفي وقدرته على تسيير السيولة وإلى طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة.
- ✓ بحكم كون الاقتصاد الجزائري قائم على ثقافة ريعية بامتياز، فإن التوسع أو الانكماش في حجم المعروض النقدي هو رهين التقلبات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بالصدمات النفطية.
- ✓ ناتج محلي ينمو بشكل لا يتوافق والتوجهات النقدية، مما يؤكد الاستخدام السيئ والعشوائي للموارد النقدية، وهو ما يتضح في فائض السيولة النقدية المسجلة في فترات سابقة.
- ✓ التضخم في الجزائر ليس مشكلة نقدية بحتة كما يرى تايلور، وإنما تعداها إلى كونه مشكلة هيكلية وسياسية وحتى أمنية، وهو ما كان واضح بشكل كبير خلال التسعينات.
- ✓ من أجل الحد من التضخم اتبعت السلطة النقدية في الجزائر عدة سياسات تماشيا والخصوصيات الاقتصادية لكل فترة، بداية من استخدام أداة معدل الخصم أو في استحداث أدوات جديدة لاسترجاع السيولة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق هدف التحكم وكبح التضخم في بداية الألفية الجديدة.
- ✓ من الأرجح أن تراجع معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة التيسير الكمي يعود بالدرجة الأولى إلى خصوصية الاقتصاد الوطني، وإلى عوامل أخرى غير اقتصادية من دون نسيان الانعكاسات المحتمل لهذه السياسة على المدى الطويل.
- ✓ نجاح السياسة النقدية في استهداف التضخم عند حد معين من خلال التحكم في المعروض النقدي، يستوجب العديد من الشروط التي يفتقر إليها الاقتصاد النقدي في الجزائر أهمها: (استقلالية واسعة للبنك المركزي في توجيه السياسة النقدية، وإصدار نقدي حر غير خاضع لضغوط الحكومة، مرونة الجهاز الإنتاجي مع التوجهات المتصاعدة في زيادة المعروض النقدي).

على ضوء النتائج المتوصل إليها ، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ✓ تدعيم استقلالية بنك الجزائر لضمان فعالية السياسة النقدية في توجيه المعروض النقدي.
- ✓ ضرورة التنسيق الفعلي في علاج التضخم ما بين أدوات السياسة النقدية وإجراءات السياسة المالية، لضمان عدم تعارض الأهداف ولتجنب حدوث شلل في الاقتصاد الوطني وتحقيق فعالية أكبر في استهداف التضخم.
- ✓ ضرورة تحقيق التوازن ما بين النمو في العرض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لتخفيف حدة الفجوات التضخمية.
- ✓ العمل على بناء اقتصاد وطني ذا طابع إنتاجي قادر على التوسع والتنويع من صادراته، بهدف تنمية الاحتياطات من صافي الموجودات الأجنبية خارج قطاع المحروقات المائل نحو التذبذب في عائداته، وبالتالي ضمان إصدار نقدي أكثر استقراراً.
- ✓ ضرورة تكوين أسواق مالية ونقدية متطورة وذات تأثير واضح في الحياة الاقتصادية، بما يسمح لبنك الجزائر في توجيه أدوات السياسة النقدية بما يتلائم والأوضاع والظروف الاقتصادية.
- ✓ التركيز على تعزيز آلية إدارة السيولة من قبل بنك الجزائر، ومراقبة السيولة في البنوك التجارية بما يتماشى والأهداف المسطرة من التوسع في العرض النقدي.
- ✓ تقنين الاستيراد وتوجيهه نحو تغطية ضروريات التنمية الاقتصادية، بدلا من الاستيراد الاستهلاكي المرتبط بالسلع والخدمات الكمالية.
- ✓ العمل على حل مشكلة الاختلال في السوق الداخلية بداية من مراقبة وتنظيم الأسعار المحلية بحيث تكون مرنة مع التغيرات في الأسواق العالمية، بهدف تحقيق انسجام أكبر ما بين الطلب والعرض وتخفيف الضغوط التضخمية.
- ✓ العمل على حل مشكلة السوق النقدية الموازية التي تتحمل جزء من عدم الاستقرار النقدي في الجزائر من خلال تداول جزء كبير من النقد من خلالها، الأمر الذي يجعل التحكم في المعروض النقدي عملية أكثر صعوبة.
- ✓ نشر الثقافة والوعي المصرفي من خلال تشجيع البنوك في القطاع المصرفي على التعريف بخدماتها، لكسب ثقة الأفراد وحثهم على الادخار أكثر بدلا من الاكتناز.

كآفاق بحثية مستقبلية نقترح ما يلي:

- ✓ أثر التنسيق ما بين السياسة النقدية والمالية في ضبط معدلات التضخم.
- ✓ أثر التغير في معدلات التضخم على نمو المعروض النقدي في الجزائر.
- ✓ دراسة مقارنة ما بين التمويل الغير تقليدي في الجزائر والولايات المتحدة الامريكية.
- ✓ انعكاس الصدمة النفطية العكسية 2016 على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

- 1- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان - الأردن، 2008.
- 2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 3- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2008.
- 4- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان - الأردن، 2008.
- 5- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2013.
- 6- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2014.
- 7- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 9- محمد، طاقة، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 10- آياد عبد الفتاح النسور ، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015.
- 11- محمد الأحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء - اليمن، 2014.
- 12- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلاني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 13- فليح حسن خلف الله، الاقتصاد الكلي، دار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007.

- 14- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 15- محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 16- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات kie puplications، 2018.
- 17- السيد محمد السريتي، عل عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2014.
- 18- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2006.
- 19- كامل علاوي كاضم الفتلاوي، حسين لطيف كاضم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
- 20- طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
- 21- عود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران لطباعة والنشر والتوزيع، عملن - الأردن، 2014.
- 22- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية - الإسكندرية، مصر، 2014.
- 23- محمد شيخي، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، 2010.
- 24- Carl e. walsh, monetary theory and policy, 2nd edition, the mit press, 2003.
- 25 - Farrokh k. langdana, macroeconomic policy, springer International Publishing, usa, 2016

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 2- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
- 3- زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990 - 2016)، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي - الجزائر، 2018.
- 4- مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2018.
- 5- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990 - 2009، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة الجزائر، 2012.

ج- المقالات و الملتقيات والجرائد:

- 1- وفاء حمدوش، فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر (2000 - 2010)، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 42، جامعة باجي المختار، عنابة - الجزائر، 2015.
- 2- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1990 - 2009، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- 3- علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2013.
- 4- أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، 2019.
- 5- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر 2000 - 2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7، 2017.

- 6- الطاهر جليط، العيد قرشي، أثر مقاييس عرض النقد على معدلات التضخم في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، 2019.
- 7- نوال بلعواد، مسعود زموري، تأثير إيرادات النفط على المعروض النقدي في الجزائر 1990-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- 8- بن البار محمد، سنوسي علي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 16، 2016.
- 9- سمية بلقاسمي، أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 5، 2014.
- 10- صالح تومي، سليمة لفضل، أثر عرض النقود والتضخم المستورد، على التضخم المحلي حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 28، 2020.
- 11- حمزة كحال، الجزائر ترفض تقرير صندوق النقد الدولي حول مخاطر طباعة النقود، 21 أبريل 2018، تم الاطلاع 12:50، 29-4-2020، على الموقع الإلكتروني www.alaraby.co.uk/economy.
- 12- بن ذبية يمينه، أدوات السياسة النقدية في الجزائر ومقدرتها على معالجة التضخم 1996-2014، جامعة أدرار، الجزائر.
- 13- مطاي عبد القادر، راشدي فتيحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، تجربة كل من اليابان والولايات م أ، مجلة رؤى الاقتصادية.
- 14- عبد العزيز شويش عبد الحميد، بشرى عبد الباري احمد، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، ص.
- د- التقارير:**

- 1- بنك الجزائر التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
- 2- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- 3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2016، رقم 34: جوان 2016.
- 4- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.

5- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 23 النقود والقروض.

6- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول لسنة 2019، رقم 46: جوان 2019.

7- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5: ديسمبر 2008.

ه- القوانين:

1- المادة 04 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان 1410 هـ.

2- المادة 110 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان 1410 هـ.

3- القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11-10-2017 المتمم للأمر رقم 11/03، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017 م.

4- المادة 93 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان 1410 هـ.

و-المواقع الالكترونية:

1- <https://www.bank-of-algeria.dz/>

2- <http://www.ons.dz/>

3- <https://www.worldbank.org/>

4- <https://www.alaraby.co.uk/economy/>

الملاحق

الملحق رقم (1): البيانات الاقتصادية لتغير التضخم والناتج الداخلي الخام 1990-2018

السنوات	التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك %)	التضخم (معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي %)	معدل النمو للناتج الداخلي الخام %	الفجوة التضخمية معييار الاستقرار النقدي B
1990	16.65	30.26	0.8	-
1991	25.89	53.79	- 1.2	22.2
1992	31.67	21.93	1.8	22.4
1993	20.54	13.62	- 2.1	23.7
1994	29.05	29.08	- 0.9	16.1
1995	29.78	28.56	3.8	6.7
1996	18.68	24.02	4.1	10.3
1997	5.73	7	1.1	17
1998	4.95	- 3.13	5.1	42.1
1999	2.65	10.85	3.2	9.1
2000	0.34	22.67	3.8	9.2
2001	4.23	- 0.47	3	19.2
2002	1.42	1.32	5.6	11.7
2003	4.27	8.34	7.2	6.5
2004	3.96	12.24	4.3	6.1
2005	1.38	16.13	5.9	5.7
2006	2.31	10.55	1.7	19.5
2007	3.68	6.39	3.4	18.1
2008	4.86	15.31	2.4	13.6
2009	5.74	- 11.16	1.6	1.5
2010	3.91	16.12	3.6	11.8
2011	4.52	18.23	2.9	17
2012	8.89	7.46	3.4	7.5
2013	3.25	- 0.1	2.8	5.6
2014	2.92	- 0.3	3.8	10.8
2015	4.78	- 6.46	3.7	- 3.6
2016	6.39	1.55	3.2	- 2.4
2017	5.59	4.7	1.3	7

7.6	3.4	7.56	4.27	2018
-----	-----	------	------	------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- البنك الدولي.
- بنك الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغير في عرض النقود على معدلات التضخم السنوية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، حيث شملت الدراسة على جانبين، جانب نظري تم التطرق من خلاله إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية محل البحث، وجانب تضمن تحليل تطور كل من عرض النقد والتضخم في الجزائر مع ربطه بالظروف الاقتصادية السائدة وتوجهات السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90، من خلال الاعتماد على الاقتصاد القياسي و بالاستعانة بنتائج مخرجات (eviews9) تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التغير في معدلات التضخم يتبع بشكل كبير التطورات الحاصلة في الكتلة النقدية.

هذا وتوصي هذه الدراسة بإعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي مع ضرورة وجود سوق نقدية متطورة لضمان تسير جيد للمعروض النقدي، وبالتالي تحكم أكبر في معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، التضخم، السياسة النقدية، التمويل غير التقليدي.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of the change in the money supply on Algeria's annual inflation rates during the period (1990-2018), where the study covered two sides, theoretical side has been addressed to different concepts related to the main variables under the search, and side included analysis of the development of each of the money and inflation offer in Algeria with linking it to the prevailing economic conditions and monetary policy trends under the money and credit law 90/10, by relying on the econometrics and the help of the econometric analysis program (EViews-9), the result was the change in inflation rates largely follows developments in the monetary bloc.

This study recommends giving greater independence to the central bank with the necessity for a developed money market to ensure a good flow of the money offer, this leads to greater control over inflation.

Keywords: money offer, inflation, monetary policy, non-traditional financing.